

المحضر النهائي للجلسة العامة
التاسعة والثمانين بعد الثلاثمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فان غوزيانغ (الصين)

الرئيس : (الكلمة بالصينية) أعلن افتتاح الجلسة العامة ٣٨٩ لمؤتمـر

نزع السلاح .

طبقا لبرنامج عمله ، يشرع المؤتمر اليوم في النظر في البند ١ من جدول الأعمال المعنون " حظر التجارب النووية " والبند ٢ " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " .
بيد أن بوسع أي عضو ، طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، أن يثير أي موضوع ذي علاقة بأعمال المؤتمر ، اذا كان يرغب في ذلك .

على قائمة المتكلمين هذا اليوم ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وسري لانكا وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ومنغوليا ومصر .
أعطي الكلمة الآن لأول متحدث في القائمة ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السفير نازاركين .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية):

شكرا أيها الرفيق الرئيس . إن م . س . غورباتشيف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، كما تعلمون ، أدلى أمس ١٦ شباط/فبراير ببيان أمام المشتركين في المحفل الدولي المكرس لعالم خال من الأسلحة النووية من أجل بقاء البشرية ، في موسكو . ووزع نص هذا البيان كبيان صحفي ، وبوسع أي وفد أن يطلع عليه اذا كان يرغب في ذلك .

شدد م . س . غورباتشيف في حديثه عن عملية إعادة التنظيم التي تجري في بلدي على أن الاتحاد السوفياتي يحتاج الى السلام ليتمكن التركيز على مساعيه البناءة لتحسين الأوضاع في بلدنا . فرغبتنا في أن نجعل بلدنا أفضل لن تؤذي أحدا ، ولن يعود ذلك على العالم الا بالفائدة .
وإعادة التنظيم ، اذا ركزنا على وجهها الدولي ، هي دعوة لأي نظام اجتماعي حر ليتنافس مع الاشتراكية سلميا لصالح التقدم العام والسلم العالمي . غير أنه لكي تحدث هذه المنافسة وتتخذ أشكالا متحضرة جديرة بانسانية القرن الحادي والعشرين ، ينبغي أن نتحلى بنظرة جديدة للأُمُور وأن نتجاوز العقلية والآراء المقولبة والعقائد الجامدة الموروثة من ماض اندرس ولن يعود أبدا .

وقال القائد السوفياتي : اننا خلصنا الى أنه في عالم اليوم المعقد والمتناقض تلزم نهج ومناهج جديدة لحل المشاكل الدولية . وهذا الاستنتاج يجعلنا نراجع شيئا بدا فيما مضى بدهيا ،
وندرك ادراكا كاملا أنه مع ظهور وتحسن الأسلحة النووية فقد الجنس البشري خلوده ، ولا يمكن استعادة ذلك الا بتدمير الأسلحة النووية . ينبغي للدول النووية أن تتجاوز شبحها النووي وتدخل عالما خاليا من الأسلحة النووية منهية بذلك اغتراب السياسات عن القواعد الخلقية البشرية العامة .
وقال الأمين العام غورباتشيف ان الاعصار النووي سوف يجتاح الاشتراكيين والرأسماليين ، الأخيار والأشرار على حد سواء .

وأشار القائد السوفياتي الى مبادرات نزع السلاح التي تقدم بها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فأبرز أننا لا نحاول في أي من مقترحاتنا أن نجعل أيا من أسلحتنا خارج نطاق المفاوضات . فمبدؤنا بسيط وهو أنه : ينبغي الحد من جميع الأسلحة وخفضها ، والتخلص في آخر الأمر من أسلحة الإبادة الجماعية . وشدد بوجه خاص على أن الاتحاد السوفياتي أعرب عن استعداداه للقضاء التام على الأسلحة الكيميائية .

أيها الرفيق الرئيس ، ان للمفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية تاريخا طويلا ، لكن مؤخرا فقط أصبح جليا للعيان ، امكان أن تكمل فعلا بالنجاح في المستقبل القريب جدا . وهذه نتيجة هامة للمبادرات والجهود البناءة التي بذلتها كثير من البلدان بما فيها بولندا والجمهورية الديمقراطية الألمانية وبلغاريا والسويد وباكستان واندونيسيا وبريطانيا العظمى واستراليا وبلدان أخرى ، وبذلك روعى اللجان المختصة وأفرقتها العاملة . وأصبح احراز تقدم كبير فسي المفاوضات واضحا في العام الماضي عندما قام الاتحاد السوفياتي ، استنادا الى الأحكام الأساسية الواردة في بيان ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، بتقديم عدة مجموعات من المقترحات التي أسهمت في التعجيل بالمفاوضات ، وفي التوصل الى اتفاق بشأن عدد غير قليل من أقسام اتفاقية مقبلة .

واعتقد أن هناك أسبابا متعددة لاعتبار الدورة الحالية للمفاوضات دورة حاسمة . فما يتوافر لنا الآن ليس مجرد اطار لاتفاقية مقبلة وانما حلول كذلك لمعظم القضايا الأساسية ، علاوة على ذلك نصوص متفق عليها لأحكام كثيرة من اتفاقية مقبلة .

وفي الوقت نفسه ، هناك عدد من المسائل التي لم تزل تنتظر الحل . أود أن أذكر منها الاعلان عن محزونات الأسلحة الكيميائية والتحقق منها وعمليات التفتيش بالتحدي . وثمة ضرورة لمزيد من العمل بشأن الأحكام المتعلقة بعدم انتاج أسلحة كيميائية في الصناعة التجارية ، وتعريف مرفق انتاج الأسلحة الكيميائية ، وتدابير ازالتها ، ونطاق حظرها ، وبشأن بعض الأحكام الأخرى . كما لا ينبغي اغفال المواد " الاجرائية " في الاتفاقية (اجراءات التوقيع على الاتفاقية وبدء نفاذها والوديع للاتفاقية وما الى ذلك) . ولذا فاننا مطالبون بالعمل بأكثر قدر من السرعة والشمول من أجل التوصل الى اتفاق بشأن جميع القضايا التي لاتزال معلقة وانهاء نص الاتفاقية وعرضه للتوقيع .

اننا نتفق مع السفير ر . بتلر رئيس الوفد الاسترالي الذي قال في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٧ مشيرا الى الأهداف التي تواجه حاليا المشتركين في المفاوضات من حيث أنه " ينبغي أن نزيد سرعة سير مفاوضاتنا أثناء ١٩٨٧ لنغتزم الفرصة السانحة بوضوح لعقد اتفاقية هذا العام " .

ان السبيل الوحيد للنجاح هو السعي لاجاد حلول مقبولة على نحو متبادل ، والتفاوض مع مراعاة الاهتمامات المشروعة لكل طرف .

ان الوفد السوفياتي ينوّه بالجهود النشطة التي يبذلها السفير ر . ايكوس رئيس اللجنة المختصة الرامية الى تنويع المفاوضات بالنجاح .

وفي فترة ما بين دورتي مؤتمر نزع السلاح ، استطلع الاتحاد السوفياتي بعمق جميع أوجه حالة المفاوضات ، ومواقفه من المسائل التي لاتزال معلقة ، والطريقة التي تتوخاها البلدان الأخرى في تناول هذه المسائل . وعن طريق ذلك ، سعينا قبل كل شيء للتوصل الى حلول ممكنة لهذه المسائل ، وأعطينا التعليمات لخبرائنا بالعمل وفقا لذلك .

ويرغب وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في بيان اليوم أن يعرض مقترحاته وأفكاره بشأن عدد من المسائل المتعلقة باتفاقية مقبلة بغية تسهيل اجراء مفاوضات أكثر تركيزا واحراز مزيد من التقدم .

لقد أشرت للتو الى مخزونات الأسلحة الكيميائية • هذه المخزونات هي موضوع المادة الرابعة " الأسلحة الكيميائية " من مشروع الاتفاقية الجاري حاليا مناقشته • وأمكن التوصل بالفعل الى اتفاق على عدد من الأحكام الهامة في تلك المادة بما في ذلك تلك المتعلقة بالاعلان عن حجم المخزونات ، وأساليب تدميرها ، والتحقق من عمليات مرافق تدمير الأسلحة الكيميائية ، الا أنه لم يمكن حتى الآن التوصل الى اتفاق بشأن تلك الأحكام في الاتفاقية المتعلقة بالاعلان عن مواقع مخزونات الأسلحة الكيميائية وبالتحقق الدولي من هذه المواقع • وهناك عدد من الشواغل المشروعة تماما المتعلقة بالأمن الوطني والتي أعرب عنها وفد فرنسا على سبيل المثال ووفدي كانت عاملا في عرقلة الاتفاق •

ومن ناحيتنا ، فاننا بحثنا مرة أخرى جميع العوامل ، ونظرنا اليها في سياق ضرورة احراز تقدم سريع في المفاوضات ، والشواغل التي أعرب عنها عدد من البلدان بما فيها الولايات المتحدة التي تعلق أهمية خاصة على ايجاد حل لهذه المسألة بالذات في أسرع وقت ممكن •

ونتيجة لذلك توصلنا الى استنتاج موعده أنه للتوصل الى حل عاجل لهذه المسألة ، من المستصوب الاتفاق على الاقتراح الذي ينص على القيام ، فور بدء نفاذ الاتفاقية ، بتوفير سبل الوصول الى الأسلحة الكيميائية لأغراض التحقق الدولي الموقعي المنتظم من الاعلان عن مخزونات الأسلحة الكيميائية •

ونرى أن كل دولة طرف في الاتفاقية ينبغي أن تقوم ، في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوما من بدء نفاذها ، باصدار اعلان يتضمن معلومات تفصيلية عن مواقع مخزونات الأسلحة الكيميائية (مرافق التخزين) في وقت بدء نفاذ الاتفاقية ، سواء في أراضيها الوطنية أو في أي مكان آخر تحت ولايتها أو سيطرتها • ويحدد هذا الاعلان بدقة ، زمن جلسة أمور ، موقع كل مرفق تخزين ، وكميات وتركيب الأسلحة الكيميائية في كل موقع ، وطرائق التخزين ، مع توضيح اسم كل مادة كيميائية وأنواع الذخائر والعبوات ، وما الى ذلك •

وينبغي للدولة الطرف أن تعتمد ، في غضون ٣٠ يوما من بدء نفاذ الاتفاقية ، الى اتخاذ التدابير لضمان اغلاق مرافق تخزين الأسلحة الكيميائية ، ومنع نقل المخزونات باستثناء نقلها من أجل التخلص منها •

ولأغراض التحقق الفعال من اغلاق مرافق تخزين الأسلحة الكيميائية ، من الضروري توفير تحقق دولي منتظم يقوم على استخدام دائم للوسائل بما في ذلك التحقق من الاعلانات ، واغلاق مرافق التخزين ، ومن قيام المفتشين بوضع وسائل لتحقيق هذا الغرض وقيامهم بصفة دورية بفحص هذه الوسائل ، وحضور المفتشين عند نقل الأسلحة الكيميائية خارج المرفق للتخلص من المخزونات وختم وسائل النقل ، وما الى ذلك • وعند الازالة التامة لجميع الأسلحة الكيميائية من المرفق يقوم فريق تفتيش دولي باعداد بيان اثبات لهذه الواقعة •

ونتوقع أن تؤدي المقترحات التي قدمناها الى تمكيننا من الاتفاق على وجه السرعة ودون تأخير على جميع الأحكام المتعلقة بالاعلانات عن مخزونات الأسلحة الكيميائية •

كما يتعين في المستقبل القريب النظر في عدد من القضايا الأخرى المتعلقة بالمادة الرابعة - " الأسلحة الكيميائية " - من الاتفاقية • ونحن على استعداد للتوصل الى اتفاق بشأن

جميع القضايا التي لم تحل والتي تتعلق بهذه المادة بما فيها تلك المتصلة بالاطار الزمني لعملية التخلص من الأسلحة ونسق هذه العملية وأساليبها • وعمدنا ، واضعين في الاعتبار ما سببه المقترح القائل بأن يكون لكل دولة طرف الحق في تحويل الأسلحة الكيميائية من صعوبات ، الى بحث جميع الجوانب الايجابية والسلبية في ذلك الاقتراح بحثا مدققا ، نمضي الآن على أساس أن الأسلحة الكيميائية ستدمر كلها •

ويأمل الوفد السوفياتي أن ييسر نهجنا المرن ايجاد حلول للقضايا المذكورة أعلاه وأن يساعد في التعجيل بالمفاوضات • كما ندعو الوفود الأخرى الى الانضمام الى هذه الجهود وتقديم مقترحات ملموسة من أجل حلول مقبولة بشكل متبادل •

هذا ، وان ميخائيل س • غورباتشيف ذكر في البيان الذي أدلى به أمس وأشار فيه الى مشاكل التحقق في جملة أمور ، " الآن ونحن مقبلون على بحث تدابير بالغة الأهمية من أجل نزع سلاح فعلي يؤثر على أكثر مجالات الأمن الوطني حساسية ، سيلح الاتحاد السوفياتي على التوصل الى أشد نظم المراقبة والتحقق صرامة بما في ذلك التحقق الدولي • يجب أن يكون هناك تأكيد كامل من أن الجميع يوفون بالالتزامات " •

وهذا على وجه التحديد هو الذي يفسر اعطاء الاتحاد السوفياتي الأولوية للتفاوض من أجل التوصل الى اتفاق بشأن التحقق الدولي الفعال من تفيد جميع الدول الأطراف بالتزاماتها بموجب الاتفاقية • والمفروض في هذا التحقق أن يكفل لا فقط الثقة في تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها على نحو فعلي بل ويمنع بشكل فعلي كذلك ظهور الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي بلد كان •

والمفاوضات المتعلقة بآلية التحقق تقوم على أساس تفاهم عام على أن الأساس سيتمثل في نظام لعمليات تفتيش دولي " روتينية " • ومن ناحية أخرى ، اعترف أيضا بأن عمليات التفتيش الدولي هذه يجب أن تستكمل بعمليات تفتيش موقعي بالتحدي ، بحيث تكون كامل آلية التحقق من التفيد بالاتفاقية ، موثوقا بها بوجه خاص • وبذلك تخدم عمليات التفتيش بالتحدي ، قبل كل شيء الغرض المتمثل في تفادي وجود شغرات في الاتفاقية • وفي النهاية ، سوف تكفل امكانية إجراء تحقق دولي بالنسبة لآلية أنشطة ذات صلة باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية • ويجب أن تؤخذ هذه المبادئ في الاعتبار التام لدى بحث الاجراءات المحددة اللازمة لعمليات التفتيش بالتحدي هذه •

ولا يسعنا أن نغمض أعيننا عن واقع أن المشتركين في المفاوضات لم يزالوا يواجهون صعوبات كبيرة في وضع الصيغة النهائية للاتفاقات بشأن عمليات التفتيش بالتحدي ، بالرغم من اتفاقهم على عدد من الجوانب الهامة • ونحن نعتقد أن هذه الصعوبات نابعة أساسا من حقيقة موضوعية وواقعية تماما ، ألا وهي أن الدول قد تكون لها فعلا بعض المواقع والمرافق عديمة الصلة باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية • والوصول الى مثل هذه المواقع والمرافق محظور أو مقيد عادة لطابعها الحساس بوجه خاص • ولذلك لا يمكن لأحد أن يستبعد امكانية أن يكون لدولة ما حق رفض تفتيش بالتحدي في حالات استثنائية ، أي في حالة الاضرار بمصالحها العليا • وفي هذا الصدد فإن وثيقة مؤتمر ستكهولم بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا تسلم بوجود مثل هذه المناطق والنقاط الحساسة • وفي هذا السياق ، نرى أن الرأي الذي أبداه السفير غ • دولغو رئيس وفد رومانيا له ما يبرره وهو القائل ، بأن من المستصوب استخدام أحكام تلك الوثيقة في المفاوضات حول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية •

وللمشاركين في المفاوضات آراء متباينة بشأن حل قضية عمليات التفتيش بالتحدي • فيقترح البعض أن يشترك فيها المجلس التنفيذي ، في حين يعلن آخرون تأييدهم لاتاحة الوصول الى عدد من المواقع والمرافق الحساسة تلقائيا ، فور تقديم طلب في هذا الشأن ، فيما يرتأون اعفاء بعض الأماكن الخاصة • فضلا عن ذلك ، فانه لئن كان اجراء تنفيذ عمليات التفتيش بالتحدي التي تتوخاها هذه المقترحات يوءمن مصالح الدول الكبرى وأعضاء الأحلاف العسكرية ، فانه يعطي لعدد صغير من الدول بعض الحقوق التي يحرم منها جميع الأطراف الآخرين في الاتفاقية تقريبا • وثمة اقتراح أيضا مفاده أن للدولة المطلوب اجراء التفتيش عليها بالتحدي ، في حالة اجرائه ، حق اقتراح تدابير بديلة ترضى عنها الدولة طالبة التفتيش بالتحدي •

وبالنظر الى هذه المقترحات والنهج المختلفة ، يمكن فيما يبدو الشروع في التحرك نحو اتفاق عن طريق تحديد عدد من حالات معينة لا يسمح فيها برفض التفتيش في النطاق المطلوب ، في حالة الاشتباه في استخدام الأسلحة الكيميائية مثلا أو حالات تفتيش المواقع والمرافق المعلننة بموجب الاتفاقية • ويبدو أن هذه الفكرة تحظى بتأييد كبير في المفاوضات • وهذا مفهوم ، لأننا بصدد حالات ومرافق من أكثرها اتصالا بصورة مباشرة باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ، بالتالي لا يوجد سبب يدعو لرفض التفتيش •

وكما حدث في حالات وفي مواقع ومرافق أخرى عند اعداد الاتفاق المتعلق بعمليات التفتيش بالتحدي ، قد تكون هناك فائدة في فكرة اللجوء الى تدابير بديلة ، بما في ذلك معاينة المرفق من الخارج وجمع عينيات كيميائية بالقرب من المرفق • وهذه التفرقة في نظرنا تكفل التقدم نحو اتفاق بشأن هذه المشكلة التي ستظل ، طالما بقيت دون حل ، عائقا للاتفاق على مسائل أخرى في الاتفاقية • وبالطبع ، تظل المشكلة الصعبة مطروحة ، وهي : ما العمل اذا لم ترض هذه التدابير البديلة الدولة طالبة التفتيش بالتحدي •

ونحن نشاطر السفير م • ب • ثيورين ، رئيس الوفد السويدي ما أعرب عنه من أمل حين قال ان " التقارب بين المواقف بشأن التحقق الذي تبدى مؤخرا لابد وأن يساعد على تسهيل التوصل الى اتفاق بشأن هذه القضية " أي التفتيش الدولي بالتحدي • ويعرب الوفد السوفياتي عن استعداداته للسعي بنشاط الى حلول تقبلها جميع الأطراف بالاستناد الى أي من الأفكار والاقتراحات الايجابية المطروحة للتفاوض •

وقد طلب منا عدد من الوفود أن نشرح المقصود بالتحقق الدولي الدائم الذي يقترح الاتحاد السوفياتي تطبيقه على مرافق تدمير الأسلحة الكيميائية ، وعلى المرافق المتخصصة لانتاج الأسلحة الكيميائية من الفئة الأولى لأغراض مباحة ، وعلى عدد معين من المرافق التي تنتج السلائف الرئيسية • وأود أن أشرح ما نعنيه بالتحقق الدائم ، ففي رأينا ، يمكن تنفيذ هذا التحقق اما بفضل وجود مفتشين دوليين بصورة دائمة في المرافق ، أو عن طريق زيارات للمرافق يقوم بها مفتشون دوليون الى جانب الاستخدام الدائم لأدوات الرقابة والقياس الموجودة في المرافق بما في ذلك أدوات الرصد عن بعد • وبالنسبة لما يتبع من نظام وأساليب في استخدام هذه الأدوات ، يمكن في رأينا أن تعجل تجربة تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتوصل الى حلول مفيدة في هذا الشأن تحديد النقاط " الهامة " (من حيث التحقق) ، احكام اغلاق وحدات معينة ، تركيب معدات تصوير وفيديو ونباط قياس في الأقسام المتفق عليها من هذه العملية التكنولوجية ، واحتفاظ المفتشين الدوليين بأدوات للتحقق الدولي ، الخ •

وأما بالنسبة لعمليات التفتيش الدولي المنتظم ، نحن نقترح أن تحدد اللجنة الاستشارية عدد مراتها وتوقيتها ، استنادا الى ما تشكله مادة كيميائية معينة أو مرفق من مخاطر على الاتفاقية . ولدى وضع تفاصيل عمليات التفتيش الدولي المنتظمة ، يمكن لنا أيضا أن نسترشد بتجربة وممارسات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وخاصة فيما يتعلق بوجود أنواع مختلفة من عمليات التفتيش المنتظمة (روتينية ، خاصة ، الخ .) ، وتواتر عمليات التفتيش وأطرها الزمنية ، وبحق الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحديد المرافق التي سيجري تفتيشها في وقت معين . ونعتقد أن خبرة وممارسات الوكالة يمكن أن توجهنا أيضا الى الحلول الصحيحة لمسائل أخرى تتعلق بالتحقق من الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية . ويمكن الاستعانة بتلك الخبرة والممارسات في اعداد اتفاق بشأن أنشطة ادارة التفتيش أي تعيين المفتشين ، وامتيازاتهم ، واجراءات التفتيش ، الخ

وعلى أساس الأحكام المدرجة في الاتفاقية ، يستصوب أن يوضع فيما بعد اتفاق نموذجي يتفق والخطوط العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بين دولة طرف وجهاز ملائم تابع للاتفاقية ، لتنظيم الجوانب العملية لتنفيذ التحقق الدولي في المرافق (اجراء التحقق ، تدابير محددة لاعلاق المرافق ، الخ . .)

وحين تدخل الاتفاقية حيز النفاذ ، تتفق دولة طرف مع اللجنة الاستشارية على تدابير محددة للتحقق تتعلق بمرافق انتاج الأسلحة الكيميائية ومرافق تدمير الأسلحة الكيميائية ، وتدرج هذه التدابير في الخطط الموضوعة بال قضاء على المخزون والمرافق .

ويترتب على ما ظهر من احتمال عقد اتفاقية أن تدرج في جدول أعمال المفاوضات مسألة تفاعل الدول في ظل الظروف الجديدة التي سيكون فيها استخدام الأسلحة الكيميائية محظورا . فالاتحاد السوفياتي يوعيد بقوة قيام تعاون دولي واسع ، يقوم على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة ، في تنمية صناعة كيميائية سلمية كبديل لتنمية وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية . ولا يسعنا الا تأييد الرأي القائل بأن خلو أي اتفاقية توضع مستقبلا من أحكام في هذا الشأن يكون سببا في اضعافها . ويمكن لاتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية أن تصبح ، في رأينا ، مثالا يحتذى على التطبيق العملي للمبدأ المتفق عليه ، وهو " نزع السلاح من أجل التنمية " .

وقد اكتسبت المفاوضات حول حظر الأسلحة الكيميائية زخما قويا ، ويحدونا الأمل في أن توعي المقترحات التي قدمناها اليوم الى تعجيل التوصل الى اتفاق بشأن الاتفاقية . ولكن لا يسعنا مع ذلك أن نقف مكتوفي الأيدي ازاء بعض البيانات التي ترمي في واقع الأمر الى اشارة صعوبات في وجه المفاوضات .

وقد نشرت المجلة البريطانية Jane's Defence Weekly مؤخرا مقالة عن القضايا المتعلقة بالأسلحة الكيميائية بقلم ك . أديلمان ، مدير الوكالة الأمريكية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ونذكر ، بهذه المناسبة ، أنه أعيد نشر هذه المقالة في صحيفتنا " برافدا " . يقول أديلمان في هذه المقالة " لكي يتاح لنا تحقيق ذلك (أي حظر الأسلحة الكيميائية) ، لا بد لنا من ضمان ألا تكون أي مفاوضات فارغة . ومن ثم ينبغي للكونغرس أن يمول طلب الادارة الأمريكية المتعلق بانتاج الأسلحة الكيميائية الشائنة " . وأقل ما يمكن أن يقال عن هذا المنطق هو أنه منطق غريب . وهو يذكرني بقصة قصيرة ساخرة كتبها الكاتب التشيكوسلوفاكي المعروف يانسلاف هاسك عن مؤتمر نزع السلاح الذي عقد في عهد عصبة الأمم . فقد نسب ذلك المؤتمر فعليا نتيجة سوء استخدام ممثل للصناعات

العسكرية لمادة متفجرة جديدة " الواشنطونيت " ، حيث وقف في مدخل قاعة المؤتمر ومعه عينات من منتجاته لتقديمها الى المشتركين في المؤتمر .

ومن الموصف أن الحافطة التي يأتي بها الوفد الأمريكي الى المفاوضات مازالت تمسلاً ، لا بمقترحات بحلول وسط ، وانما بأنواع جديدة من الأسلحة الكيميائية لا يمكن لها الا تسميم جو هذه المفاوضات .

ولقد أعرب الوفد السوفياتي عن بعض الآراء بشأن طرق للتوصل الى اتفاق في المرحلة القادمة من المفاوضات . ونحن ننوي مواصلة العمل بنشاط لاعداد الاتفاقية المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية هذا العام . وسوف تكون للآثار الايجابية لعقد مثل هذه الاتفاقية أهمية كبيرة ، وليس فقط في الميدان العسكري . ذلك أن عقدها سيثبت امكانية التوصل عمليا الى حلول لمشاكل نزع السلاح المعقدة من خلال جهود مشتركة للدول ، وسوف يسهم في تهيئة مناخ سياسي أكثر ايجابية . وهذا هو الهدف من الاقتراح السوفياتي الجديد ، ونحن نتوقع قيام المشتركين في المفاوضات بخطوات مماثلة بشأن القضايا المعلقة .

الرئيس (الكلمة بالصينية): أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه . أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا ، السفير دانا بالا .

السيد دانا بالا (سري لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد نجمت عن الصداقة القائمة بين بلدينا منذ قرون عديدة علاقة فريدة كدولتين متساويتين لهما سيادة على الرغم من التفاوت الكبير في الحجم والسكان والقوة . ونحن نكن الاحترام ، في ميدان نزع السلاح ، لنهجمك القائم على مبادئ ولمبادراتكم العديدة بما في ذلك اعلان عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية ، وقيامكم من طرف واحد بتخفيض الجيش بمقدار مليون جندي وقراركم عدم اجراء تجارب نووية في الجو وسياستكم الثابتة القائلة بان نزع السلاح هو الشغل الشاغل لكل البلدان بصرف النظر عن حجمها وقوتها ، كما ورد في رسالة وزير خارجية بلدكم الى المؤتمر في ٣ شباط/فبراير . واننا لعلى ثقة بأنكم ستقومون ، بوصفكم ممثلاً بارزاً لبلدكم ، بادارة عملنا في الشهر الأول من دورة عام ١٩٨٧ بحيث تخلقون قوة الدفع الضرورية لتقدمنا في مهمتنا في التفاوض من أجل نزع السلاح .

ونود أن نغتتم هذه الفرصة لنشكر السيد آلان بيسلي سفير كندا على تروءسه بكفاءة عملنا في شهر آب/أغسطس ١٩٨٦ وفي فترة ما بين الدورات .

ويقدم وفدي تعازيه القلبية لوفد الولايات المتحدة الأمريكية ولأسرة السفير الراحل دونالد لويتز . لقد خسرنا بوفاته زميلاً ستبقى خصاله الشخصية البارزة حية لمدة طويلة في ذاكرتنا . ويود وفدي ، في مستهل هذه الدورة الجديدة لمؤتمرنا ، أن يعترف بما ساهم به في محفلنا كل من السيد اسراييليان سفير اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والسيد سوتوواروديو سفير اندونيسيا ، والسيد فرانثيسكي سفير ايطاليا ، والسيد فيداس سفير يوغوسلافيا الذين غادرونا . ونرحب في الوقت ذاته بالسادة نازاركين سفير اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بوغليزي سفير ايطاليا ، باربوزا سفير البازيل ، حسين سفير الجزائر ، دولغو سفير رومانيا ، موريل سفير فرنسا ، يامادا سفير اليابان ، كوسين سفير يوغوسلافيا . وقد تأثر وفدي بشكل خاص بالبيان المثير للمشاعر الذي ألقاه في الأسبوع الماضي السفير يامادا بوصفه أحد من نجوا من محرقة هيروشيما . وينبغي أن تظل الكلمات المدونة على ذلك النصب التذكاري القائم في هيروشيما " لا تدعوها تحدث ثانية أبدا "

عالقة في أذهاننا طوال عملنا في هذا المؤتمر حتى نضمن تحقيقها في وقتنا هذا • ان نظرية الردع النووي القائمة على استمرار العلاقات العدائية ومصادقية التهديد بوقوعها مرة أخرى لم تفض الا الى انشاء ترسانات أكبر من الأسلحة النووية ذات قوة تفجيرية تزيد على مليون قنبلة من صنف قنبلة هيروشيما وقدر أكبر من انعدام الأمن •

وعلى الرغم من كون السنة الماضية السنة الدولية للسلم الا أن أحداثها لم تحقق الطموحات التي تشبث بها بقوة شعوب العالم من حيث التوصل الى اتفاقات فعلية بشأن نزع السلاح • بيد أننا نعترف بحدوث تحسن هام في المناخ الدولي لمفاوضات نزع السلاح منذ عام ١٩٨٥ • وكانت قمة ريكيافيك فرصة ضائعة كان من الممكن أن تتوج بتغيير جذري نحو الأفضل •

والأهمية التاريخية لمناقشات نهاية الأسبوع التي جرت في قمة ريكيافيك تلك ستوقف على مدى استعداد الطرفين المشتركين فيها للاستفادة من دروسها • غير أن التقارير التي في حوزتنا حتى الآن لا تدعو الى التشجيع • وقد أعلن قادة رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي الذين عقدوا اجتماع قمة في بنغالور في ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، رأيهم في قمة ريكيافيك بالعبارات التالية :

" لاحظ رؤساء الدول والحكومات بشعور عميق من خيبة الأمل عدم تحقق الوعد الذي مثلته قمة ريكيافيك • الا أنهم لاحظوا مع الارتياح أن المقترحات التي قدمت الى القمة لاتزال مطروحة • وأعربوا عن الأمل القوي باستئناف المفاوضات دون تأخير حتى يمكن اتخاذ خطوة حاسمة نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في ازالة الأسلحة النووية كافة " •

وترى سري لانكا ، بوصفها عضوا مؤسسا لحركة عدم الانحياز وأحد رؤسائها السابقين ، أن قمة هراري لزعماء دول عدم الانحياز كانت خطوة هامة في السنة الدولية للسلم • وقد تضمن الاعلان الذي صدر في هراري المبادئ والسياسات الرئيسية لمائة وواحد من بلدان عدم الانحياز في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي • ويشكل مفهوم الأمن الشامل لعدم الانحياز ، الذي عبر عنه اعلان هراري بالعبارات التالية ، الأمر الأساسي في هذا المجال •

" دأبت الدول ، على مر التاريخ ، على اعتبار أنها تستطيع تحقيق الأمن من خلال امتلاك الأسلحة • بيد أن ظهور الأسلحة النووية غير الحالة بصورة جذرية • فالأسلحة النووية ليست مجرد أسلحة حرب ، انها أدوات للابادة الشاملة • ويشكل تراكم الأسلحة ، وبخاصة الأسلحة النووية ، تهديدا لاستمرار بقاء الجنس البشري • لذا فانه من اللازم أن تتخلى الدول عن الهدف الخطير المتمثل في تحقيق الأمن من طرف واحد من خلال الأسلحة وأن تتبنى هدف الأمن المشترك من خلال نزع السلاح " •

لقد لاحظ عديد من المتكلمين في دورتنا الحالية الانجازات التي سجلت في اللجنة الأولى للدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة • وقد بين سفير المكسيك الموقر بالتفصيل القرارات التي اعتمدت فيما يتصل ببعض أهم القضايا ، بما في ذلك المواضيع النووية ذات الأولوية • ومما كان أيضا مدعاة للتشجيع بالنسبة لوفدي الجو السائد وأنماط التصويت التي انطوت على مجال أوسع للاتفاق بشأن قضايا نزع السلاح الموضوعية • اننا نواجه الآن اختبارا حاسما ونحن نحاول نقل هذه القرارات الى السياق التفاوضي للمؤتمر • وتقارب المواقف في هيئات الأمم المتحدة التداولية لا يمكن أن ينسجم مع التباين السائد في هيئة التفاوض الوحيدة هذه • لذا فان ثمة ما يبرر الآمال

التي تم الاعراب عنها بحدوث تطورات ايجابية في دورتنا لعام ١٩٨٧ ، وسيسعى وفد سري لانكا مع الوفود الأخرى لضمان تحقق هذه الآمال . ومن التطورات ذات الصلة بهذا الشأن والتي نرحب بها دخول معاهدة راروتونغا حيز النفاذ وتوقيع البروتوكولات المتصلة بها من قبل اثنتين من الدول النووية الخمس .

بحلول سنة ١٩٨٧ ، خلفت السنة الدولية للسلم سنة ايواء من لا مأوى لهم ، وقد أتمتها الأمم المتحدة كذلك بناء على اقتراح قدمه رئيس وزراء سري لانكا السيد بريمادازا في عام ١٩٨٠ . ان هذا التركيز على قضية جوهرية من قضايا التنمية بوصفه استثمارا في الجنس البشري هو أيضا تذكير لنا جميعا بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية . فالانفاق العالمي لحوالي ألف مليار دولار سنويا على الأسلحة ، النووية منها والتقليدية هو ، بكافة المقاييس التجريبية ، أمر لا يتماشى مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثابتة المتوازنة ويسهم في حدوث تشوهات واختلالات في الاقتصاد العالمي . ويمكن للمؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية والذي تقرر عقده ثانية هذه السنة في نيويورك أن يتمخض ، عبر المشاركة العالمية والتحضير المكثف ، عن برنامج متفق عليه من تدابير نزع السلاح ليحرر الموارد المالية لأغراض التنمية .

وتشكل الدعوة الى عقد الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٨٨ واجراءاتها التحضيرية التي تبدأ هذه السنة حدثا وشيكا آخر يمس عمل مؤتمرننا . وينبغي أن تضيف هذه الدورة بالضرورة طابع الالاحاح على عملنا . ففي متناول أيدينا استكمال اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية والبرنامج الشامل لنزع السلاح قبل الدورة الاستثنائية الثالثة . وفضلا عن ذلك فانه يمكننا بل ويجب علينا أن نظهر تقدما في القضايا النووية ولاسيما بشأن البند ١ من جدول أعمالنا وهو حظر التجارب النووية .

لقد دخلنا السنة التاسعة من وجودنا كهيئة التفاوض الوحيدة المتعددة الأطراف . ان جدول الأعمال المطروح أمامنا تمليه احتياجات أمننا المشترك لا المصلحة الوطنية وحدها لبلدان فردية . ان اخفاقنا في العمل بجدول الأعمال هذا اخفاق مشترك الا أن مسووعية هذا الفشل لا يمكن تقاسمها لعلنا بالقدرة النسبية لأعضاء هذه الهيئة على الاسهام في نزع السلاح . وقد شرعنا هذه السنة في اعادة انشاء لجنتين مخصصتين بدأتا العمل دون تأخير ، وفي تكوين لجنتين مخصصتين أخريين نأمل في أن تشرعا في العمل قريبا . وشمة بندان من بنود جدول الأعمال لدى وفدي اهتمام خاص بتحقيق بعض التقدم فيهما فيما هو يؤكد على الحاجة الى احراز تقدم في جميع بنود جدول الأعمال .

لقد بقينا في هذا المؤتمر ولفترة طويلة في طريق مسدود بشأن البند ١ وهو حظر التجارب النووية . وحاجة مؤتمر نزع السلاح الى العمل بخصوص هذا البند الهام من جدول الأعمال بديهيّة تماما . ووقع التطورات الخارجية بديهي جدا أيضا . ومن بين هذه التطورات رفض العرض بتحويل الوقف الاختياري من طرف واحد للتجارب النووية الى وقف اختياري متعدد الأطراف ؛ والمصلحة المعوقة التي يراود اقامتها بين المفاوضات الثنائية من أجل اجراء تخفيض في قوة انفجار وأعداد التجارب النووية وبين المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل احداث تخفيضات في الأسلحة النووية ، وعلان المكسيك للدول الست المؤرخ في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، بما تضمنه من مقترحات عملية بشأن التحقق من حظر للتجارب ، وتداخل مضمون وتشابه أنماط التصويت بشأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٦/٤١ ألف ، الذي شاركت سري لانكا في تقديمه و ٤١/٤٧ ، الذي صوتنا لصالحه . ومن

الواضح أن بعض هذه التطورات تمخضت عن آثار سلبية • وفي حين أننا لا نستطيع تجاهل حقيقتها إلا أننا نستطيع الاستناد إلى التطورات الإيجابية من أجل عملنا هنا •

لقد أشار سفير المكسيك الموقر إلى طريقة ممكنة لاحتراز تقدم في عملنا بإنشاء لجنة مخصصة تسند لها ولاية مقبولة لدى الجميع • وقدم سفير اليابان الموقر أيضا مساهمة هامة بأن لاحظ أن الفجوة التي ينبغي أن تقوم بسدها ليست من السعة بحيث تشيئا عن جهودنا الدبلوماسية المبذولة • إن غرضنا من الرغبة في إنشاء لجنة مخصصة للبند ١ من جدول الأعمال ليس تزويرا للحقائق لجعل مؤتمر نزع السلاح يبدو وكأنه يعمل باتجاه حظر للتجارب النووية بغية استرضاء الرأي العام الدولي أو تهدئة جماعات الضغط المحلية أو احباط التحركات الأخرى الرامية إلى تحقيق حظر شامل للتجارب • بل نحن نريد رؤية بدء عمل حقيقي بشأن خطوات عملية أو خطوات مؤقتة بما في ذلك شبكة رصد سيزمية دولية بمشاركة نشطة من جانب كل الوفود • غير أن هذه الخطوات ينبغي أن تفضي إلى الهدف المبين بوضوح في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٦/٤١ ألف و ٤٧/٤١ وهو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية • ونحن ندرك بل ونحترم حقا الاختلافات القائمة فيما بيننا حاليا حول السرعة التي ينبغي أن نتقدم بها نحو وضع معاهدة حظر شامل للتجارب بيد أن هذا الهدف يبقى هدفا مشتركا وينبغي ألا تقف اختلافاتنا حجر عثرة أمام القيام بعمل ملموس في لجنة مخصصة في هذا المؤتمر • والبيانات التي ألقيت هنا بشأن التحقق تظهر بوضوح وجود نهج مشترك • ومن شأن العمل في لجنة مخصصة أن يظهر حقيقة هذا الأمر • اننا سنحيي قريبا الذكرى الأولى لوفاء أولوف بالمه الذي نظم لفترة طويلة وباخلاص كبير حملة لوضع نهاية للتجارب النووية • وقد خلص منشور لجنة بالمه بشأن الحظر الشامل للتجارب والذي نشر مؤخرا تلبية لرغباته واحياء لذكراه إلى أنه " من شأن الحظر الشامل للتجارب ، المصحوب بتدابير لتقليل الترسانات النووية الحالية إلى حد كبير وللمحد من خصائص المنظومات الجديدة من الأسلحة النووية ، أن يقيد القدرات النووية وأن يساعد على خلق مناخ سياسي جديد يتم فيه تخفيض خطر الحرب النووية تخفيضا كبيرا " •

ولقد لقي قرار الجمعية العامة الذي رعته كتلة عدم الانحياز والذي قدمته مصر وسري لانكا بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي تأييدا مطردا خلال السنوات الأخيرة ، وقد كان القرار الوحيد حول هذه القضية الحاسمة • وفي السنة الماضية اعتمد القرار ٥٣/٤١ برقم قياسي من الأصوات الموعودة بلغ ١٥٤ مع امتناع عضو واحد عن التصويت ولم يصوت أي عضو ضد القرار • ويبدو مرة أخرى أننا أمام حالة فيها هدف مشترك بيننا جميعا - وهو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي - هذا الفضاء الذي لا يمكن أن يكون ، بوصفه ملكا للجنس البشري برمته ، حلبة للتهديد بالقوة أو لاستخدامها والذي ينبغي أن يستخدم للأغراض السلمية فقط • وفي حين يعترف القرار بالدور الأساسي لمؤتمر نزع السلاح في التفاوض بشأن اتفاق أو اتفاقات متعددة الأطراف ، إلا أن هناك اختلافات قائمة بشأن الخطوات التي يتعين الآن على هذه الهيئة اتخاذها بغية تحقيق هذه الأهداف • لقد أنشأنا منذ عام ١٩٨٥ لجنة مخصصة خولت القيام بمهمة محددة بدقة وهي استكشاف القضايا ذات الصلة • ومما شجع وفدي السنة الماضية جهود بعض الوفود لاحتراز تقدم في عمل اللجنة المخصصة عن طريق محاولة الاتفاق على تعريف مفاهيم ومصطلحات هامة متصلة بهذا البند من جدول الأعمال • ومما يوسعنا أن المشاركة في هذا الجانب الهام من جوانب العمل كانت محدودة • اننا نود رؤية إعادة إنشاء اللجنة المخصصة في أقل مهلة ممكنة وقد قدمت مجموعة ال ٢١ ، اثباتا لحسن نيتها ، مقترحا متوازنا لولاية نعتقد أنها ستحظى بالقبول • ولا يمكن أن يتشبث أحد بالأمر الواقع

الى حد الاعتراض على الاضافة المقترحة فيما يتعلق بالفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية كما شدد على ذلك قرار الجمعية العامة ٥٣/٤١ . وقد أوصتنا رسالة الأمين العام للأمم المتحدة التي وجهها الى هذا المؤتمر " بخلق الظروف اللازمة للتفاوض حول التوصل الى اتفاقيات بشأن هذه المسألة الحيوية " . وهذا هو هدفنا المتواضع في هذه الدورة .

ولكن ، وفي غضون ذلك ، تتناهى الى أسماعنا دعوات تشير القلق بالتبكير بوزع منظومات دفاعية للقذائف التسيارية في الفضاء كانت قد وصفت لنا حتى الآن على أنها برامج بحوث . ومن المحتم أن تنطوي هذه الدعوات ، اذا ما لقيت اهتماما ، على عدم الامتثال بالمعاهدات القائمة ، وهو أمر لن تغلح في التستر عليه أكثر التفسيرات مرونة . وسواء جرى بحث وتطوير النظم الدفاعية للقذائف التسيارية علانية على مرأى وسمع وسائل الاعلام أم سرا ، فانها تمثل نوعيا مرحلة جديدة خطيرة في سباق التسلح . ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن مناقشاتنا هنا تجري في الحين السذي يتم فيه التخطيط لخطوات لا رجعة فيها لوضع أسلحة في الفضاء . وقد اصطدمت محاولة متوازنة منصفة لدول عدم الانحياز عملا باعلان هراري لحظر مثل هذه الأسلحة الهجومية بوضوح والمسماة بالأسلحة المضادة للأقمار الصناعية بمعارضة قوية من أولئك الذين صاغوا أكثر الحجج اتقاناً لتبرير انشاء المنظومات الدفاعية . وكما لاحظ اعلان هراري فان " من شأن التدابير الهادفة الى تطوير منظومات الأسلحة في الفضاء الخارجي أو اختبارها أو وزعها أن تفضي ، من خلال سلسلة متصلة من الأفعال وردود الأفعال ، الى تصعيد سباق التسلح لكل من الأسلحة الهجومية والدفاعية لتجعل بذلك نشوب النزاع النووي أكثر احتمالا " . ان شمة تناقضا واضحا بين السعي الى عالم خال من القذائف التسيارية والانتقال الى بناء ملاجئ ضدها ، وهي ملاجئ تعد ، في تقدير الأغلبية الساحقة من الآراء العلمية ، غير منيعة وبالتالي فانها ليست عملية الا كجزء من القدرة على توجيه الضربة الأولى . وانه يجب منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي لما فيه مصلحتنا المشتركة . وينبغي ألا تحول اغراءات الحرب التكنولوجية الرفيعة ولا البرنامج المتشابك من عقود البحوث المربحة انتباهنا عن أخطار سباق التسلح في الفضاء الخارجي وعن الحاجة الى منعه من الانتقال الى مرحلة ما بعد البحوث . ولا يمكن ترك هذه المهمة لتستأثر بها المفاوضات المتعددة الأطراف . فهي تتطلب أيضا انشاء فريق من الخبراء العلميين ضمن المؤتمر حتى يمكن تجميع الخبرة المتعددة الأطراف بشأن القضايا التقنية المتصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . لذا فان وفدي يوعد الاقتراح المقدم من قبل الوفد السويدي والداعي الى التوصل الى اتفاق مبكر بشأن ولاية وتكوين مثل هذا الفريق .

ولقد أعطتنا المناقشات التي جرت في ريكيافيك لمحة عن عالم خال من الأسلحة النووية كامكانية واقعية يفكر فيها بجد زعيما الدولتين اللتين تملكان ٩٥ في المائة من الأسلحة النووية في العالم . وتود البلدان غير المنحازة كسري لانكا أن تشجع هاتين الدولتين على مواصلة هذا الهدف في مفاوضاتهما الثنائية . بيد أنه يشير شعورنا بالقلق أولئك الذين يسعون الى الحيلولة دون ذلك متذرعين بالحاجة الى الأسلحة النووية على أساس تخلف مزعوم في الأسلحة التقليدية . وينبغي مواصلة هدف نزع السلاح النووي اذا ما أريد للروح التي سادت في ريكيافيك أن تبعث الحياة في المناقشات الثنائية الجارية وأن تفضي الى اتفاقات في كل محافل نزع السلاح بما في ذلك محادثات الأسلحة النووية والفضائية في جنيف وكذلك في محادثات تخفيضات للقوات متبادلة

ومتوازنة وفي محادثات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا • وهذا الهدف يمثل قضية ذات أولوية في هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف •

الرئيس (الكلمة بالصينية) : أشكره ممثل سري لانكا على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها للرئيس ذاته وللبلد الذي يمثلها • أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية السفير ستولبناغل •

السيد فون ستولبناغل (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : سيادة الرئيس ، انه لمن دواعي بالغ الغبطة بالنسبة لي ، وأنا أتكلم لأول مرة في دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام أن أهنئكم بتولي منصبكم • ويمكن لنا في هذه المرحلة أن نلاحظ مدى الأهمية التي تولعون بها مهامكم وكيف تقومون بها بمهارة سياسية وود وتصميم •

اننا ، في هذه الأسرة من الدول التي يتكون منها مؤتمر نزع السلاح ، نشعر جميعا بالأسى لفقدان زميل بارز كان معنا طوال سنتين • وبذهاب دون لويتز فقد وفدي صديقا ، وفقد المؤتمر شخصية عظيمة ديدنها الالتزام سياسيا ، والدينامية مهنية • ونحن ممتنون لكوننا عرفناه •

معنا زملاء جدد بين ظهرانينا ، واني لأرحب بالسفراء ببيير موريل من فرنسا وألدو بوغليزي من ايطاليا ، وتشوزي يامادا من اليابان ، والسفير حسين من الجزائر والسفير باربوزا من البرازيل والسفير كوزين من يوغوسلافيا • وان وفدي ليتطلع الى العمل الوثيق معهم جميعاً •

ان أي مراقب لديه قدر كاف من الاهتمام بأعمالنا لا بد من أن يعترف ، بعد الدراسة الروتينية للبيانات التي أدلي بها في الأسبوعين الأولين من هذا العام ، بالتركيز الهام والبارز الذي ناله البند ١ من جدول أعمالنا ، حظر التجارب النووية ، في كثير من البيانات • بل ان بعض الكلمات لم تردد في رسم صورة شديدة القتامة للحالة التي يجد المؤتمر نفسه فيها فيما يتعلق بالعمل بشأن الحظر الشامل للتجارب ، كما ولم يخل الأمر من اتهامات مسبقة كانت موجهة بشكل جلي الى احدى المجموعات •

وليس بوسعي مشاطرة بعض زملائي تفكيرهم التشاؤمي ، بل على العكس ، فان التحليل المتجرد وغير المتحيز للعمل الذي أنجزه المؤتمر في العام الماضي بشأن هذا الموضوع وللتطورات التي حدثت منذ أن تأجل انعقاده في نهاية آب/أغسطس يحملني على الاعتقاد أن الظروف هي أكثر ما تكون مواتة لانشاء لجنة خاصة ولكي تتوصل هذه اللجنة الى نتائج هامة وإيجابية •

ان الجدل الدائر حول صياغة الأجزاء الواردة في تقرير العام الماضي لمؤتمر نزع السلاح بشأن البند ١ لا يزال يميل الى تعتيم النظرة الى ما تم انجازه من حيث التقريب بشكل ملحوظ بين وجهات الاختلاف في ميدان مناقشة الحظر الشامل للتجارب النووية ، أي ، مسألة التحقق • وقد حقق المؤتمر ، في رأينا ، زخما جديرا بالملاحظة في اتجاه القبول العام لنظام دولي فعال للرصد والتحقق • وهذا التطور الواعد ، كما نراه ، يعود الى الجهود التي بذلتها وفود كثيرة قدمت عناصر هامة للنظر نظرة جديدة وأكثر دقة لضمانات حظر التجارب • ولا حاجة للقول ان الانجازات المفاهيمية ، التي وسعت الأرضية المشتركة التي يتعين البناء فوقها ، ما كان لها أن تتم لولا الاسهام الهادف الذي قدمه فريق الخبراء المخصص للظواهر الاهتزازية طيلة السنوات العشر الماضية وخاصة في تقريره المرحلي الأخير CD/721 الذي فتح آفاقا جديدة تلفت النظر أمام انشاء نظام

دولي لرصد الظواهر الاهتزازية ، بما فصله من الخطط الرامية الى دمج تبادل بيانات المستوى الثاني (الأشكال الموجية) في التجربة القادمة للتبادل الدولي للبيانات الاهتزازية .

اننا نعتبر بعض المساهمات التي قدمتها آحاد الوفود في دورة المؤتمر في العام الماضي بمثابة معالم مميزة . هناك مثلاً ورقة العمل السويدية CD/712 ، التي تمثل تجميعاً أريباً يستحق الإعجاب للأفكار الثاقبة الحالية حول المتطلبات اللازمة لإنشاء شبكة عالمية للاهتزازات ؛ وبعد أن دعت هذه الورقة الى تعريف وتطوير نماذج أولية لمحطات الرصد تنتهي الى عرض مقترح سبق لوفدي أن تقدم به في الوثيقتين CD/612 و CD/624 .

أما الاسهام الذي قدمته النرويج في ورقة العمل CD/714 فكانت له أهميته الخاصة لأنه يستكشف التفاعل بين صفائف مسجلات الاهتزازات الاقليمية ذات الفتحات الصغيرة وبين شبكة عالمية تضم عدداً من هذه الصفائف . وان التجارب العملية التي تمت بالنظام النرويجي لصفائف مسجلات الاهتزازات الاقليمية (نوريس) تؤمن مدخلاً لا غنى عنه في قابلية النظام العالمي الفعال للتشغيل وتحسينه باستمرار .

وأما أجلى طلب يدعو الى التفكير بإنشاء شبكة عالمية لرصد الاهتزازات ويتمشى مع ورقتي العمل اللتين قدمهما وفدي وسبق لي ذكرهما في ورقة العمل الاسترالية CD/717 ، التي تشير بوضوح الى الميزة المنتظر اكتسابها من وراء الاسراع في تنفيذ المقترحات الواردة فيها وذلك : بإنشاء شبكة عالمية دائمة لرصد الاهتزازات تقوم في البداية على أساس المرافق الموجودة .

وتمشياً مع أوجه التقدم في تكنولوجيا الاهتزازات ، يمكن كسب الخبرة من عمليات طويلة الأجل ويمكن تحسين النظام بصورة يكتب فيها لأدوات الرصد الشامل أن تصبح نظاماً حقيقياً للضمانات حالما تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ .

ومن بين المساهمات القيمة التي قدمتها الوفود فرادى ، لا بد من ذكر الوثيقة CD/724 التي قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والتي غير فيها بصورة رسمية موقفاً يتعلق بادراج تبادل بيانات المستوى الثاني في مناقشات أخرى .

ان هذا الاستعراض الوجيز لبعض أعمال مؤتمرنا خلال دورة عام ١٩٨٦ يقيم الدليل الإضافي على صحة ما ذهبنا اليه في مستهل كلمتي وهو : أنه قد تم انجاز تقدم كبير في طريق المفاهيم المشتركة والمنهجية المشتركة خلال دورة العام الماضي رغم بعض المحاولات الرامية الى اثبات عكس ذلك . وقد حان الوقت ، في رأي وفدي ، لأن تناقش تلك المفاهيم المشتركة ، ضمن أمور أخرى ، داخل لجنة مخصصة للحظر الشامل للتجارب يتم انشاؤها في أقرب فرصة ممكنة . وينبغي لعمل اللجنة أن يعيننا على التوصل الى حلول عملية تحظى بالقبول العالمي في سعيها نحو حظر شامل للتجارب النووية يمكن التحقق منه تحققاً كاملاً ، واعتقادنا الراسخ أنه ينبغي أن يكون هذا ممكناً على أساس برنامج العمل الذي ورد اقتراحه في CD/621 وضمن حدود ولاية بالصورة الواردة مثلاً في CD/521 .

ومن المؤكد أنه اذا كان للجنة المخصصة أن تنشأ ، فان مناقشتها لن تستنفد في مجرد مداولات تقنية ؛ فالحظر الشامل للتجارب القابل للتحقق الكامل سيكون ، اذا تم الاتفاق بشأنه ، ذا أهمية فائقة بالنسبة لسياسات أمن الدول في سائر أنحاء العالم ، ولهذا السبب بالذات لا يمكن

للمؤتمر مناقشة موضوع الحظر الشامل للتجارب النووية دون ايلاء الاعتبار الواجب لآثاره العامة في العصر النووي • وتعتقد الحكومة الاتحادية أن هدف الاتفاق على حظر شامل للتجارب النووية قابل للتحقق والركون اليه يتم في أقرب وقت ممكن ، هو هدف يمكن تحقيقه تدريجيا • وينبغي أن يتم ذلك بتخفيض التجارب المسموح بها وعلى مراحل زمنية تحدد ويتفق بشأنها وكذلك بالامتناع على التوالي عن اجراء التجارب جملة في اطار عمليات تخفيض للأسلحة النووية يتفق بشأنها •

ولئن كان وفدي يتمنى للمحادثات التي تجريها الولايات المتحدة الأمريكية ويجريها الاتحاد السوفياتي الآن هنا في جنيف حول مسائل ذات صلة وشيقة بأوجه الحد من التجارب في جميع مظاهرها والتي من المقرر أن تدخل جولة جديدة في منتصف آذار/مارس - أن تسفر عن نتائج في الوقت المناسب ، فإن حكومتي لم تتردد أبدا في الاعراب عن رأيها وهو أن هناك اكثر من جوانب شائكة لمشكلة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية • ذلك أن مجتمع الدول يمكنه بحق أن يساهم مساهمة كبيرة في حل تلك المشاكل التي لاتزال تقف في طريق التوصل الى اتفاق •

غير أننا لا نتفق مع بعض الوفود التي تكثفي بالتشبيث طويلا بما انتهت اليه من أن مشاكل التحقق التي لاتزال تواجهها قابلة للحل - بل ان البعض بلغ في الواقع حدا يفهم منه أنها حلت بالفعل • ينبغي ، في رأينا ، ايلاء الاهتمام الى الشروط العديدة اللازم توفرها مسبقا والمدرجة في ورقة العمل السويدية CD/712 لتحقيق ادماج تكنولوجيا الصناعة في هذا المضمار في شبكة عالمية للرصد لم توجد بعد ولم تجرب الا مرة واحدة وفي شكل بدائي جدا • ان عددا كبيرا من المحطات التي كانت من ضمن المحطات المستخدمة في التجربة التقنية لعام ١٩٨٤ وان كانت تمثل بالفعل مستوى عاليا من الانجاز التكنولوجي بحد ذاتها ، الا أنها لن ترقى الى التعاريف الواردة في الفصل الأخير من الوثيقة CD/712 والمتعلقة بالنموذج الأولي لمحطة رصد لمؤتمر نزع السلاح • ورغم أن من الجائز لمحطات رصد الاهتزازات أن تعمل بصورة فعالة حتى ولو أعوزتها المتطلبات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بمعداتاتها ، فان مهمة التشغيل الموثوق لنظام مترابط يضم من ٥٠ الى ١٠٠ محطة اهتزازية موجودة في بلدان مختلفة وتديرها دول مختلفة ، وكذلك مهمة نقل البيانات المستمدة من هذه المحطات الى مراكز دولية للبيانات ثم نقلها منها - وربما بالوقت الحقيقي - هي مهمة لم تحل بعد على الوجه المرضي ، حسبما بينه تقرير فريق خبراء الاهتزازات عن التجربة التقنية المجراة عام ١٩٨٤ • وعلاوة على ذلك ، فان الوثيقة CD/712 ، تقترح كتدبير اضافي ، من أجل تحليل الظواهر الاهتزازية المشكوك فيها ، الجمع بين نتائج الشبكة الدولية لرصد الاهتزازات وبين البيانات المستمدة من التفتيش بالتتابع • ان تحقيق هذا المقترح سوف يزيد في الواقع من قدرات التحقق زيادة كبيرة وسوف يحل على الأرجح معظم مشاكل التحقق المتعلقة ؛ غير أنه لا يوجد اليوم أو غدا أي نظام للتتابع لأغراض التحقق يمكن الوصول اليه على نحو متعدد الأطراف • بل اننا لم نسمع أن جهة من أكثر الجهات تأييدا لحظر التجارب النووية قد تطوعت بعرض من هذا القبيل • والنتيجة التي نستخلصها من هذا ، هي أنه ينبغي لنا القيام بكل ما يمكن عمله لتحسين النظام العالمي لرصد الاهتزازات الى أن يكتب للامكانية الوارد وصفها في ورقة العمل السويدية أن تتحقق •

لقد لاحظت حكومتي بغبطة كبيرة أن رؤساء الدول أو الحكومات الست ، أصحاب مبادرة نيودلهي ، أعربوا بمناسبة اجتماعهم في مكسيكو في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، عن الاستعداد للاشتراك النشط في التغلب على مشاكل التحقق المتعلقة والخاصة بالمعاهدة المقبلة للحظر الشامل

للتجارب • وسوف نرحب بها لو رأت دول أخرى مشتركة في المبادرة أيضا ، الى جانب السويد ، أن من الملائم أن ترسل خبراءها الى فريق خبراء الاهتزازات فيما يتعلق بالتجربة الجديدة لنظام الرصد العالمي المقررة لعام ١٩٨٨ •

لقد أعلنت حكومتي مرارا أنها تعتبر الحظر الشامل للتجارب أحد الأهداف الرئيسية في سياستها لنزع السلاح وتحديد الأسلحة • وإذا كنا نرى أننا لانزال نجد بعض المصاعب في ميدان التحقق ، فنحن لا نود أن يكون هناك سبيل لأي شك في أننا سنسعى جاهدين من أجل ازالة هذه العقبات التي لا نرى ، على أي حال ، أنها غير قابلة للتدليل •

وكخطوة في سبيل تكريس التزامنا بهذا النظام العالمي ، قررت الحكومة الاتحادية كشف جهودها التعاونية في مجال زيادة سرعة وموثوقية تبادل البيانات وتخزين ما يكتسب من البيانات الاهتزازية • لذلك فهي تمول الآن العمل المستمر لمركز لتحليل البيانات الاهتزازية أقيم في المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في هانوفر • وأصبح المعهد الآن في وضع يمكنه من تخزين وتبادل جميع البيانات السيزمية ذات الصلة بما في ذلك بيانات المستوى الثاني (الأشكال الموجية) ، وذلك عن طريق حلقات الوصل المباشر بين كمبيوتر وكمبيوتر ببلدان أخرى • وقد ركزنا بحثنا في ميدان تصميم المعدات والبرامج اللازمة للحصول على البيانات السيزمية وتحليلها ونقلها ، بما في ذلك بيانات الأشكال الموجية على حلقات وصل مباشر بين كمبيوتر وكمبيوتر • وان مراكزنا للبيانات السيزمية مصممة خصيصا ومنذ البداية بطريقة تتيح الوصول المفتوح ومعالجة البيانات عن بعد عن طريق حلقات اتصال سلكية ولاسلكية بحيث نتقاسم خبرتنا الخاصة في هذا الميدان مع علماء الاهتزازات من ذوي الاهتمام • ونحن نطلب صراحة الى جميع أعضاء المؤتمر الاستفادة من هذه الخدمة الفريدة حتى الآن ، التي سوف يجري عرضان لها أمام رؤساء الوفود ممن يهمهم الأمر ، وأمام خبراء فريق خبراء الاهتزازات وذلك في ٥ و ٦ آذار/مارس ١٩٨٧ هنا في جنيف • ومركز البيانات الآنف الذكر يكون في نظرنا خطوة هامة الى الأمام في الطريق الى انشاء شبكة دولية لرصد الاهتزازات وتشغيلها بصورة موثوقة •

السيد الرئيس ، اسمحوا لي الآن أن أنتقل الى مواضيع أخرى في جدول أعمالنا • ان المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم تستحق ، في نظرنا ، أولوية عالية • ولدينا ، في الوثيقة CD/734 الخطوط العامة لمعاهدة تعتبر في أجزاء هامة منها ، مفصلة بالفعل تفصيلا حسنا • وتواجه مؤتمر نزع السلاح مهمة حل المسائل التي ماتزال مفتوحة ، ولاسيما في ميدان التحقق ، بأسرع وقت ممكن •

وفيما يتعلق بالتحقق من عدم الانتاج ، من المهم في نظرنا أن تفي نخبة المواد التي يتعين حظرها أو تحديدها بمعايير احتمال الاستخدام أو بالأحرى عدم الاستخدام في الأغراض العسكرية وليس من باب الاسهام الحكيم في حل تلك المشكلة أن ندرج في تلك النخبة المواد عديمة الأهمية العسكرية •

أما فيما يتعلق بالتفتيش بالتحدي ، فاننا لانزال نرى في الوثيقة CD/715 النموذج الذي يمكن أن يفي بجميع المصالح في آخر المطاف • ونحن نناشد شركاءنا في هذه المفاوضات التعاون في البحث عن حل لأن هذا التعاون هو التعبير الصحيح عن مصداقية الشركاء المتفاوضين • وان الاستعداد لاعتماد الوثيقة CD/715 ، على نحو ما أعربت عنه مبدئيا وفود سبق أن ترددت في ذلك ، هو أمر يلقي الترحيب طالما لم تشب النهج المفاهيمي لهذا المقترح أي شائبة •

وسوف نقوم ، في هذا المجال ، بتمحيص دقيق لما قاله الوفد السوفياتي صباح هذا اليوم ، والذي يمكن تفسيره بأن الوفد السوفياتي يقبل الآن مبدأ عمليات التفتيش الإلزامي أو الإلزامي ولكن علينا ، كما قلت ، أن ننظر في النص عن كثب لنتبين ما تعنيه الشروط الأخرى المواكبة له . ان وضع ترتيب اجرائي ، على سبيل المثال ، قبل اجراء تفتيش بالتحدي ، يكون من شأنه وضع مسألة التفتيش نفسها موضع الشك ، أو تأخيرها على أي حال ، هو أمر لا يمكننا قبوله . ونحن على اقتناع بأن التحقق الفعال من حظر الأسلحة الكيميائية هو أمر يمكن بلوغه اذا تم بالشكل الملائم وضع ضوابط عدم الانتاج وعمليات التفتيش بالتحدي . وان ما يتعين تأمينه هو أن تكون الاتفاقية قادرة على أن تمنع بصورة موثوقة امكانية القيام سرا بانتاج أو تخزين مقادير هامة من الوجهة العسكرية من الأسلحة الكيميائية أو من سلائفها . ويجب أن تكون ما تحدده الضوابط من طرائق وأحجام واقعية ومعقولة وفعالة . هذه هي الأساسيات ونرى أن بوسعنا في المستقبل القريب احراز تقدم حاسم في هذا الميدان . ونحن مستعدون للتعاون .

ان وفدي يرحب بالمبادرة الفنلندية القائمة منذ أمد طويل والرامية الى تقديم المشورة بشأن معدات الرصد والوسائل التقنية اللازمة في أغراض التحقق . واني أفهم أن حلقة التدارس التي عقدت مؤخرا في هلسنكي بشأن الرصد الآلي من أجل كشف استخدام مزعوم وللتحقق من التدمير وعدم الانتاج هي خطوة أخرى في سبيل بلوغ الهدف المشترك ، هدف التحقق الفعال . وان حكومتي تتطلع الى تعميم نتائج حلقة التدارس هذه .

لقد لاحظنا باهتمام الاشارة التي صدرت عن الوفد الروماني في مفاوضاتنا الخاصة بالأسلحة الكيميائية الى وثيقة مؤتمر ستكهولم والتي تم اعتمادها اليوم . حقا ، ان أهم جانب في مؤتمر ستكهولم هو الاتفاق الذي تم بشأن عمليات التفتيش الموقعي دون رفض . ومن ثمة ، تم الاعتراف بالتفتيش الموقعي الاجباري بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر التحقق الفعال لأي اتفاق بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ونعتقد أن هذا نجاح أساسي نعلق عليه أهمية كبرى في عملية تحديد الأسلحة برمتها . غير أن ما تم في ستكهولم ليس جزءا من العملية الحقيقية لتحديد الأسلحة . انه تدبير من تدابير بناء الثقة يختلف عما نقوم به الآن في مجال الأسلحة الكيميائية ، ويتعلق بتدابير لنزع السلاح ينبغي لعمليات التفتيش بالتحدي ، كما سبق لوفدي أن أشار الى ذلك في البيان الذي أدلينا به في الجلسة العامة في ٥ شباط/فبراير ، أن تشمل جميع المنشآت الممكنة وجميع المواقع ، ينبغي أن تكون كلها " أهدافا للتفتيش بالتحدي " وهنا نختلف وما سمعناه في صباح هذا اليوم .

ويأمل وفدي أن يتسنى الاتفاق بشأن ولاية لمناقشاتنا حول الفضاء واحتمال اندلاع سياق للتسلح في الفضاء . ونرى أن من المفيد تمحيص جميع الجوانب بل وبتعمق أكثر مما فعلنا في العام الماضي .

وفيما يتعلق بالأسلحة الاشعاعية ، نرى أن ما نحتاج اليه الآن بعد اعادة انشاء لجنتنا المخصصة هو اجراء مشاورات غير رسمية ، تمكنا من معرفة الكيفية التي يمكن بها لعملنا أن يمضي في كلا الاتجاهين ، ألف وباء . واذا ما ثبت أن الدمج القسري للاتجاهين يمنعا منعنا باتا من التحدث عن تلك الجوانب من المشكلة التي تكون ، في غير ذلك من الحالات ، قابلة للحل ، حينئذ يكون علينا ايجاد طريق للتصدي للنهج الأحادي . وان عامة الناس في جميع البلدان ينتظرون ، ولهم الحق في ذلك ، أجوبة مؤتمر نزع السلاح عن هذه القضية .

ينبغي لجميع الوفود ، وفقا للقرار ٤١/٤١ الذي اعتمدته بالاجماع اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة ، أن تسعى الآن الى المساهمة بطريقة واقعية في وضع الصيغة النهائية للبرنامج الشامل لنزع السلاح وذلك في الاطار الزمني المحدد قدر ما يستطاع .

الرئيس ، أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السفير روزه . السيد روزه (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية) أيها الرفيق الرئيس ، سبق أن أتيحت لي الفرصة لأهنتكم نيابة عن وفدي على اضطلاعكم برئاسة مؤتمر نزع السلاح . فاسمحوا لي أن أعرب عن ترحيبي الحار بالقادمين الجدد سفراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وإيطاليا والبرازيل والجزائر ورومانيا وفرنسا واليابان ويوغوسلافيا . وأتمنى لهم جميعا أطيب الأمنيات في مناصبهم كروءاء لوفود بلدانهم في مؤتمر نزع السلاح . وأود نيابة عن وفدي أن أعرب عن عميق تعاطفنا مع وفد الولايات المتحدة لوفاة رئيسه ، السفير دونالد لويتز بيغته .

تكشف المقارنة بين الحالة في مستهل هذه الدورة ونظيرتها في العام الماضي عن عناصر جديدة ملائمة لعملنا . غير أنه يتعين علينا في نفس الوقت ملاحظة أن سباق التسلح لم يهدأ والترسانات لم تتضاءل . ولا تزال الحالة الدولية برمتها معقدة ومتوترة بشكل متجاوز الحد . وتلزم جهود أكثر كثافة كي يمكن تحسينها بشكل ملحوظ . وقد اقترحت البلدان الاشتراكية في الدورة الماضية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، واضحة هذا الهدف في اعتبارها ، أن تبدأ جميع الدول العمل بشكل مشترك من أجل وضع نظام شامل للسلم والأمن الدوليين . وينبغي أن يشمل هذا النظام أهم مجالات العلاقات بين الحكومات وتفاعل هذه العلاقات ، ويخلق عالما تستطيع فيه الشعوب التطلع الى المستقبل دون قلق على وجودها ودون ائقال كاهلها بعبء الأسلحة الهائل .

والقوة الدافعة الرئيسية لهذا المشروع الكبير هي تحرير الجنس البشري ولو في هذا القرن من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على النحو الذي اقترحه الاتحاد السوفياتي في مستهل سنة السلم ، وتتسق مبادرته هذه مع نداء بودابست الذي يدعو الى اجراء تخفيض كبير للقوات التقليدية وللأسلحة في أوروبا .

وفي هذا السياق ، نعلق أهمية كبيرة على القرارات التي اتخذتها حركة عدم الانحياز والموقعون على اعلان دلهي ، والتي ترمي الى تحقيق نفس الهدف .

ويمكن ، خلف جميع هذه المساعي ، الاعتراف بضرورة بذل جهد سياسي مشترك ووجوب احترام المصالح الوطنية بشكل صادق ومتبادل اذا أريد ضمان أمن الشعوب والبلدان في العصر النووي والفضائي . وهذا في رأينا هو مجمل الأسباب الداعية الى اتباع نهج جديد في العلاقات الدولية .

اننا نعلم جيدا مدى ابتعاد بعض الدوائر عن هذه الطريقة في التفكير . ومع ذلك سيتعين عليها في التحليل النهائي أن تستجيب لهذا التحدي التاريخي اذ ليس ثمة بديل آخر في مواجهة الإبادة التي تتهدد الجنس البشري . وفي خطابه أمس أمام المحفل الدولي من أجل عالم خال من الأسلحة النووية ، بين الأمين العام غورباتشيف الأمر بهذه الطريقة : " ان المسألة هي على هذا النحو : اما أن تتكيف العقلية السياسية مع احتياجات العصر أو تباد الحضارة والحياة ذاتها على الأرض " .

وبالطبع ، فإن مبادرات البلدان الاشتراكية لا تسعى الى اضاء الاشرار على آفاق التطور المقبل فحسب ، بل يجب اعتبارها كذلك بمثابة عروض تتضمن تدابير عملية ينبغي تناولها فوراً .
ومن هذا المنظور ، كان اجتماع ريكيافيك حدثاً بارزاً بشكل خاص . فهو من أول الأشياء التي ينبغي ذكرها متى أُشير الى ظهور عناصر جديدة في الوضع . فظهور امكانية اتخاذ تدابير أساسية لنزع السلاح هو بادرة مشجعة كما يعزز التصميم على العمل بمزيد من الالتزام من أجل وقف سباق التسلح الجنوبي . الا أن السخط من جانب بعض الجهات لم يغيب عنا . وتتنظر هذه الجهات الى لقاء ريكيافيك بوصفه حدثاً عارفاً وهي تتوق الى العودة الى الوضع القائم السابق . أما نحن ، فنحن من ناحيتنا البلدان على أن تستند الى النتائج التي تحققت في ريكيافيك وأن تترجمها الى اتفاقات ملموسة . وينبغي أن يكون الهدف بوجه خاص هو خفض الأسلحة الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة خلال السنوات الخمس القادمة ، وإزالة الأسلحة المتوسطة المدى من أوروبا ، وتعزيز نظام القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وقد أعلنت الجمهورية الديمقراطية الألمانية من هذه الناحية أنه يمكن عكس التدابير المضادة التي اتخذت على أرضها اذا أزيلت القذائف المتوسطة المدى .

ان النتائج التي تم التوصل اليها في ستكهولم وفي المؤتمر الذي استعرض الاتفاقية بشأن حظر الأسلحة البيولوجية اعتبرت بالاجماع بمثابة مؤشر على زيادة الاستعداد لاجراء حوار بناء . ولعل هذه الأمثلة التي تبين أن المشاكل يمكن حلها اذا ساد الرشد وحسن النية تكون ذات تأثير موهو على محفلنا . ان نفس الأمل يرتجى بالنسبة للقرارات ذات الصلة التي اعتمدت في الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

اننا نراقب باهتمام كبير وارتياح خاص الجهود المتزايدة الرامية الى كبح سباق التسلح اقليمياً . وأحد الأمثلة على ذلك هو التصديق على المعاهدة بشأن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادىء . واقترحت الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، مسترشدة بنفس الهدف الرئيسي ، تدابير اقليمية للحد من الأسلحة في أوروبا ، وبالأخص خلق ممر خال من الأسلحة النووية ومنطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا الوسطى . أما فيما يتعلق بخفض القنات والأسلحة في أوروبا فيحدونا الأمل في أن تؤدي عما قريب المحادثات الحالية بين أعضاء منظمة معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي الى مفاوضات ناجحة بين الأطراف المعنية .

وان الصورة التي نرسمها تكون أحادية الجانب اذا لم نأخذ في الاعتبار التطورات التي تجري في الاتجاه المعاكس وهي اعتبارات تنذر بالخطر في الواقع . ويعد الانحراف عن اتفاق سولت الثاني ، وتصاعد حدة الهجمات على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، ورفض الاستجابة بشكل ايجابي للوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية من جانب الاتحاد السوفياتي دليلاً واضحاً على العزم على مواصلة سباق التسلح ودعمه في جميع الميادين وامتداده الى الفضاء الخارجي .

ويبدو أن المفاوضات والمحادثات الثنائية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة لا تحرز تقدماً بشأن المسائل الموضوعية سواء بشأن الأسلحة النووية والغضائية أو بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية .

هذه باختصار هي الظروف المتضاربة التي يبدأ فيها المؤتمر فترته لعام ١٩٨٧ • ونعتقد أنه ينبغي استخدام أي عنصر ايجابي للتقريب بين المواقف المختلفة والسعي لاحتراز تقدم باصرار أكبر في جميع الميادين التي تهتم المؤتمر • وهذا بالذات هو ما استرشد به نواب وزراء خارجية البلدان الاشتراكية عندما اجتمعوا في برلين منذ أسابيع قليلة مضت لتداول القضايا ذات الصلة بمؤتمر نزع السلاح • وفي هذا السياق ، أود أن أوضح أن وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية يرى أن البنود التي تتسم بالأولوية هي الحظر الشامل للتجارب على الأسلحة النووية ، وحظر الأسلحة الكيميائية ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • اننا ندرك أيضا ، بالتأكيد ، أهمية المواضيع الأخرى في جدول الأعمال بما في ذلك الدعوة الى اعداد برنامج شامل لنزع السلاح لتقديمه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والأربعين المستأنفة •

ومن الأمور الملحة بشكل خاص الآن البدء من جديد في صياغة معاهدة تنص على الوقف الكامل لجميع تجارب الأسلحة النووية • وتقدم القرارات المناسبة للجمعية العامة للأمم المتحدة والبيانات التي استمعنا اليها حتى الآن أثناء المناقشة في الجلسة العامة الدليل على الاستعداد الكبير للسير قدما الى الأمام • ولا شك أن أسرع السبل للتوصل الى المعاهدة هو اجراء مفاوضات منتظمة • ولهذا السبب يفضل وفدي منح ولاية مناسبة لاحدى اللجان بغية المساعدة في تمهيد السبل للتوصل الى اتفاق • وسيكون الوفد على استعداد مماثل من ناحية أخرى للاشتراك في مناقشات موجهة نحو الهدف بشأن المشاكل التي يتعين حلها • ودون دخول في التفاصيل ، أود أن أوضح بعض الأوجه التي سيكون لها في رأينا تأثير كبير على النهج العملي الذي يتعين اختياره •

أولا ، ان وقف جميع تجارب الأسلحة النووية سيظل مهمة دولية على أقصى درجة — من الالحاح ، وسيوثر تحقيقها تأثيرا ايجابيا على عملية نزع السلاح بأسرها وينبغي استخدام محافل نزع السلاح المناسبة لتحقيق هذا الهدف • الا أن هذا المؤتمر يبدو لنا قادرا بوجه خاص على وضع معاهدة عالمية في هذا الصدد •

ثانيا ، نحن نؤمن بإمكانية التوصل الى تدابير وسيطة في حالة الاعتراف بالحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية وصياغته بوصفه التزاما صريحا •

وهذه الفكرة ليست جديدة على البلدان الاشتراكية • حسبكم معاهدتا العتبات لعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ ، والبرنامج السوفياتي المؤرخ في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ والمقترحات التي قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ريكيافيك • ومن الواضح أن وقفا اختياريا للتجارب من جانب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والذي لم يصفق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الباب أمامه على أي حال ، سيكون فعلا بوجه خاص • وستكون له أهمية حاسمة بهذا الصدد تجعل أي خطوة جزئية توجه نحو هدف التوصل الى حظر شامل وملزم قانونا •

ثالثا ، يبدو لنا من الضروري مناقشة جميع عناصر المعاهدة المقبلة بكل ما تنطوي عليه من تعقيد • فأى نهج انتقائي من شأنه عدم ايلاء اعتبار لتراطيب المواضيع المعنية ومن ثم لا يؤول الى تحقيق النتيجة المرجوة •

رابعا ، سيكون من الضروري تخليص مسألة التحقق من جميع الأعباء السياسية وحلها بطريقة بناءة وفقا لمقتضيات المعاهدة • مهما كان الجهد الذي يتطلبه ذلك • اننا نحتاج الى

التوازي بين أنشطة اللجنة وأنشطة فريق الخبراء العلميين الذي يتعين عليه أن يقوم ، على وجه السرعة ، بالتحضير لتجربة بيانات المستوى الثاني المزمع اجراءها في ١٩٨٨ .

ويأخذ وفدي بالرأي القائل بوجوب تشكيل لجنة في أسرع وقت ممكن . ويؤيد المقترح الداعي الى وجوب تشكيل فريقين عاملين - يعنى أحدهما بمسائل محتويات المعاهدة ونطاقها ويعنى الآخر بمسألتي التقيد والتحقق .

واذا نجحنا في انشاء لجنة تجري فيها مناقشات جدية فينبغي أن نوضح مدى ملاءمتها لاجراء مفاوضات مقبلة ونتوقع من جميع الأطراف المعنية أن تسعى بجد للتوصل الى نتائج حقيقية . ولا ينبغي أن تتكرر بعض الممارسات التي انغمست فيها الأفرقة العاملة في ١٩٨٣ .

لقد حدث تقدم كبير في صياغة اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية يرجع الفضل فيه بدرجة كبيرة الى الجهود الجديرة بالشاء لرئيسي اللجنة السابقين السفيرين توربانسكي وكرومارتي والهدف المتمثل في وضع الاتفاقية في صيغتها النهائية هذا العام - وهو ما يبدو بمثابة النتيجة المنطقية لهذا التطور - هو هدف مرهق جدا غير أنه واقعي . ونتفق تماما مع السفير ايكوس ، رئيس اللجنة المعنية بالأسلحة الكيميائية ، على أنه تتوافر فرصة ايجابية الآن بالتحديد لازالة الأسلحة الكيميائية من على وجه المعمورة مرة واحدة وإلى الأبد . فلا ينبغي أن تفوتنا هذه الفرصة . ان جولة جديدة في سباق الأسلحة الكيميائية من شأنها أن تؤخر فجأة الى أجل بعيد تحقيق نتائج نحن اليوم على وشك تحقيقها . هذا في الواقع ما علمتنا اياه التجارب السيئة .

واذا توافر الالتزام القوي بروح التسوية والتفاني في العمل أمكننا الارتقاء بسهولة تامة الى مستوى هذه الفرصة . ان المقترحات البعيدة المدى التي قدمها الوفد السوفياتي للتو تتسم في هذا السياق بأهمية خاصة ونحن نرحب بها بوصفها مساهمة نموذجية أخرى في عملنا . وحل المسائل الموضوعية المتبقية من شأنه أن يسرع بالعملية التفاوضية . وينطبق هذا بوجه خاص على التفيتش بالتحدي ، وعلى مواقع المخزونات والتحقق منها ، وعلى المسائل المتعلقة بعدم انتاج الأسلحة الكيميائية في الصناعة المدنية . ويمكن التوصل الى نتائج على أساس المقترحات القائمة .

وفور ملء هذا الفراغ وغيره من الفراغات في نص الاتفاقية ، يصبح من الأسهل بكثير وضع التفاصيل . ونحن مقتنعون بإمكانية التفاهم على ما هو ضروري الآن وعلى ما يمكن استكمالها في مرحلة لاحقة .

اننا نؤيد رغبة الرئيس في تبسيط عمليات اللجنة بحيث تستطيع أداء مهامها الحالية . وبالإضافة الى الجهود المبذولة في المؤتمر نفسه ، ينبغي بذل قصارى الجهد للمحافظة على المناخ اللازم للعمل البناء وتحسين هذا المناخ . وقد اقترح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ابرام اتفاق يحظر بموجبه انتاج الأسلحة الكيميائية ووزعها على السواء . ومن شأن هذه الخطوة أن تكسب هذه المفاوضات زخما جديدا .

وان من دواعي الارتياح بالنسبة لوفدي أن يلاحظ نقاط الاهتمام التي تثيرها الحلقة الدراسية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية التي ستنظمها مجموعة باغواش الوطنية في الجمهورية الديمقراطية الألمانية في الشهر المقبل . وستركز هذه الندوة على التحقق من عدم انتاج الأسلحة الكيميائية . وتبذل حكومة الجمهورية الديمقراطية الألمانية قصارى جهدها لانجاح هذه الحلقة الدراسية .

وأثناء الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة أعاد ١٥٤ بلدا تأكيد معارضتها لسباق التسلح في الفضاء الخارجي ودعت هذه البلدان الى عقد اتفاقات مناسبة • ومن واجب مؤتمر نزع السلاح الاستجابة لهذا النداء • ان العقل والواقعية لا يتمشيان البتة مع المنطق الغريب الذي يريد ازالة الأسلحة من الأرض وفي نفس الوقت يضع أحدث وسائل التدمير في الفضاء • من هنا ينبع الاعتراض العالمي على مخططات حرب الكواكب • ان الوقت يمضي بسرعة في حين أن أبطال مبادرة الدفاع الاستراتيجي يفعلون كل شيء من أجل وزع الأسلحة في الفضاء الخارجي لخلق أمر واقع • ويزداد عدد الهجمات على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية • ولذا لم يعد يكفي مجرد أن يواصل المؤتمر تبادل الآراء الذي حدث في العام الماضي • اذ ينبغي له بالأحرى أن يبدأ العمل المباشر بشأن التدابير العملية الرامية الى وقف انتشار سباق التسلح في الفضاء الخارجي وضمان الاستخدام السلمي للفضاء لما فيه خير الجنس البشري بأسره • ويطالب وفدي بالتبكير بإنشاء لجنة ذات ولاية مناسبة •

ونظرا لكون المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف تكمل وتحفز كل منها الأخرى يمكن في رأينا توخي تحقيق المشاريع التالية : حظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي وكذلك من الفضاء ضد الأرض والعكس بالعكس ، حماية التوابع الاصطناعية وحظر الأسلحة المضادة للتوابع ، وتدابير التحقق •

وفي الختام ، دعني ، أؤكد لك أيها الرفيق الرئيس أن وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية مستعد بل وقابل لأن يفعل كل ما في وسعه لتمكين مؤتمر نزع السلاح بجنيف من تتويج دورات هذا العام بنتائج ملموسة •

الرئيس (الكلمة بالصينية) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على بيانه وأعطي الكلمة الآن الى ممثل منغوليا ، السفير بايارت •

السيد بايارت (منغوليا) (الكلمة بالروسية) :شكرا سيدي الرئيس • بما أنني أتناول الكلمة لأول مرة اسمحوا لي بأن أهنئكم باخلاص لتوليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر شباط/فبراير • أتمنى لكم التوفيق في أداء الوظائف الهامة الملقاة على عاتقكم ، وبإمكاني أن أؤكد لكم تطلعنا الى مدكم بكل المساعدة في تأدية هذه المهمة ، واسمحوا لي أيضا بأن أعبر عن امتناننا لممثل كندا الموقر ، السفير بيسلي على توجيهه المقتدر والكفاء لأعمال المؤتمر في شهر آب/أغسطس الماضي وخلال فترة ما بين الدورتين • وأنتهز هذه الفرصة للانضمام الى من عبّروا عن الترحاب بزملائنا الجدد ، وهم رؤساء وفود كل من فرنسا ، ورومانيا ، واليابان ، والجزائر ، ويوغوسلافيا ، والبرازيل ، وايطاليا ، والاتحاد السوفياتي ، ونتمنى لهم جميعا كل التوفيق • ونرجو من وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن يتقبل تعازي الوفد المنغولي لوفاة السفير لويترز المفاجئة وأن ينقل أخلص عبارات تعاطفنا لأسرته وأصدقائه •

واننا مرتاحون لملاحظة أن المؤتمر قد وفق ، كما كان الحال في العام الماضي ، في اقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل وكذلك في اتخاذ مقرر بشأن انشاء هيئات فرعية محددة منذ بداية الدورة • ويوعمّل أن تكون الأسابيع المقبلة مثمرة بنفس الدرجة على صعيد معالجة المسائل التنظيمية والمسائل الموضوعية •

وقد مر عمليا ربع قرن على بداية أنشطة الهيئة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح ، المعروفة اليوم بمؤتمر نزع السلاح . وقد لا يكون لهذا التاريخ أي معنى خاص بالنسبة لأنشطة مؤتمر نزع السلاح ولكن تجدر الإشارة إليه مع ذلك ليس فقط بسبب استعراض النتائج المحققة بالفعل وانما بالأحرى وبصورة أساسية تشجيعا لزيادة الجهود التي يجب بذلها في مفاوضات نزع السلاح . ولا بد لنا بهذا الخصوص من الاعتراف بأننا لم نتمكن حتى الآن ، فيما يتعلق بأهداف نزع السلاح الرئيسية ، من تحقيق آمال شعوب العالم وقد حصلت في الأعوام الأخيرة خاصة عرقلة دون أي تبرير لحلول مشاكل عديدة هامة وملحة بشكل أساسي تواجه هيئة التفاوض هذه . ولقد حان الوقت ، كما جاء في النداء الذي تضمنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٨٦/٤١ ميم ، الذي اعتمد تقرير مؤتمر نزع السلاح ، لأن يقوم مؤتمر نزع السلاح باتخاذ " تدابير ملموسة بشأن قضايا نزع السلاح المحددة ذات الأولوية في جدول أعماله ، ولأسيما ما يتصل منها بنزع السلاح النووي " . وترد النداءات الموجهة الى المؤتمر للاضطلاع بولايته المتمثلة في عقد مفاوضات في ميدان نزع السلاح في قرارات عديدة أخرى من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة . وتجاهل هذه القرارات التي تعكس طلبات المجتمع الدولي أمر لا يمكن قبوله ، ونحن نرى أنه من الضروري في هذا العام اتخاذ اجراء حاسم لتعجيل عمل المؤتمر ، والتوصل الى حلول تقوم على تفكير سياسي جديد من شأنه أن يوجه جهوده نحو اقامة اتفاقات ملموسة حول المشاكل التي أصبحت ملائمة لمثل هذا الاتفاق .

ان اجتماع ريكيافيك بين رئيسي الدولتين العظميين في العالم ، وأوجه شبه الاتفاق التي تم التوصل اليها في ذلك الاجتماع بفضل الجهود البناءة التي بذلها الاتحاد السوفياتي والتسويي يجسدها موقفه من أهم المسائل المتمثلة في الحد من الترسانات النووية وازالتها في فترة قصيرة من الزمن ، أكد حقيقة أنه لا توجد في الشعوب العالمية أية مسائل يتعذر التوصل بشأنها الى اتفاق مقبول على نحو متبادل اذا كان هناك شيء من الرشد والواقعية السياسية وشعور بالمسؤولية تجاه مستقبل البشرية السلمي . وقد فتح هذا الاجتماع مرحلة جديدة من الناحية النوعية في الكفاح من أجل نزع السلاح النووي وأعطاه قوة دافعة جبارة . والشئ الرئيسي الذي يجب أن نقوم به الآن هو المضي قدما في تنفيذ وتطوير الوضع الجديد نشأ على اثر الاجتماع الذي انعقد بأيسلندا بحيث تنعكس روح ريكيافيك انعكاسا كاملا في مفاوضات نزع السلاح في مختلف المحافل .

ويكشف استمرار سباق التسلح عن أنه أصبح طريقا تزداد انسدادا ولا تؤدي الا الى زعزعة استقرار الوضع ، والى تبديد لا طائل من تحته للموارد ، والى خطر عسكري متزايد على كل أحد ، بما في ذلك أنصار سباق التسلح . ولوقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ، أصبح من الملح اتخاذ تدابير عملية . وتتمثل احدى هذه التدابير ، وهي من أهمها وأكثرها إلحاحا في رأينا ، في حظر التجارب النووية . وقد كانت هذه المسألة ومنذ بداية الدورة محور اهتمام المؤتمر ، وهي تستحق ذلك بالتأكيد . وبودنا بهذا الخصوص ، أن نعرب هنا عن أملنا في أن تيسر الجهود الجديدة المبذولة ، في النهاية ، اخراج هذه المسألة من المأزق الذي آلت اليه وانشاء هيئة فرعية تتناط بها ولاية مناسبة ترمي الى بدء العمل العملي بشأن التوصل الى اتفاق حول حظر التجارب النووية . وفي جو يسوده قلق عام متزايد ازاء التفجيرات النووية ، لا يمكن قبول أن يفشل مؤتمر نزع السلاح في معالجة هذا المشكل بجدية .

ولقد شهدنا منذ بضعة أيام تجربتين نوويتين أجرتها الولايات المتحدة . وهكذا فإن الولايات المتحدة خطت الخطوة التي وضعت حدا للوقف الاختياري من جانب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لجميع التفجيرات النووية وهو وقف لا سابق له . ولقد أكد ذلك الوقف

الاختياري بوضوح تام أن اتخاذ تدابير كفيلة بأن تقيم حاجزا منيعا في وجه سباق التسلح النووي أمر ممكن • ولقد ساهم الوقف الاختياري السوفياتي مساهمة كبيرة في نزع السلاح النووي وكان علامة على تفكير سياسي جديد وشعور جديد بالمسؤولية • وقد قلب الوقف الاختياري من وجهة نظر الفرضية القديمة التي موّعدها أن الدولتين العظميين كلتيهما تستويان في المسؤولية عن سباق التسلح •

ولقد تحدث رئيس الوفد السوفياتي ، السفير نازاركين ، في الجلسة العامة للمؤتمر في يوم ٥ شباط/فبراير ، فقال ان الاتحاد السوفياتي ، نتيجة للأحداث التي جرت في نيفادا ، لم يعد يشعر أنه ملزم بالتقيّد بوقفه الاختياري الأحادي الطرف بشأن جميع التفجيرات النووية وسوف يبدأ ، في الوقت المناسب ، تنفيذ برنامجه للتجارب النووية • وكما تعلمون ، فان الحكومة السوفياتية أعلنت مرارا ، بما في ذلك في بيانها الصادر في ١٨ شباط/فبراير من العام الماضي ، أن الاتحاد السوفياتي سوف يكون مضطرا الى تجديد تجاربه النووية بعد أول تفجير نووي تقوم به الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ • وتفهم منغوليا هذا الموقف الذي يقفه الاتحاد السوفياتي والذي تطلبه على وجهه الحصر مصالح الاتحاد السوفياتي وحلفائه الأمنية • وبهذا الخصوص لا يسعنا الا أن نؤكد الحقيقة البديهية التي موّعدها أن الفارق بين عدد التفجيرات النووية التي قامت بها الولايات المتحدة وعدد التفجيرات النووية التي قام بها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد ارتفع لصالح الولايات المتحدة بواقع ٢٦ تفجيّرا منذ الوقف الاختياري السوفياتي • وبالإضافة الى ذلك فأنه لا يخفى على أحد أن تواصل التجارب النووية في الولايات المتحدة الأمريكية لا يرمي الى إبقاء الترسانة النووية في حالة تأهب للحرب أو تنفيذاً لنظرية " الردع " وإنما يرمي أساسا الى تطوير أشكال وأنواع جديدة تماما من الأسلحة النووية ، وإلى خلق الجيل الثالث من الأسلحة النووية • ومنغوليا مرتاحة لملاحظة استعداد الاتحاد السوفياتي للقيام ، على أساس متبادل ، بوقف تنفيذ برامجه للتجارب النووية في أي وقت ، وتعرب عن أملها في أن تدرك قيادة الولايات المتحدة الحاجة الى الاستجابة على نحو ايجابي لحسن استعداد الاتحاد السوفياتي •

ومسألنا نزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية تمثلان باستمرار في رأينا مسألتين هامتين للغاية وتتسمان بدرجة عالية من الأولوية • ولقد أكد من جديد قرار اعتمدته الدورة الحادية والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هاتين المسألتين ، الحاجة الملحة الى أن يشترع المؤتمر في مفاوضات متعددة الأطراف بشأنهما • والبرنامج الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي منذ أكثر من عام والرامي الى ازالة الأسلحة النووية ازالة كاملة على مراحل بحلول عام ٢٠٠٠ بوضوح اتفاق بشأن حظر استنباط وتجريب واستخدام أسلحة الضرب في الفضاء ، لا يقل عن ذلك صلة بالموضوع في يومنا هذا ويمكن أن يكون أساسا للنظر في مسائل نزع السلاح النووي من قبل مؤتمر نزع السلاح • ومن أهم الاجراءات الرامية الى منع نشوب الحرب النووية ، كما نراها ، ما يتمثل منها في تعهد الدول النووية بعدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية • ولا بد من التأكيد ، بهذا الخصوص ، على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد رجّت من مؤتمر نزع السلاح في قرارها ٨٦/٤١ بء ، أن ينظر في مسألة اعداد صك دولي ذي طبيعة ملزمة قانونا يتضمن صيغة لهذا الالتزام •

ويسر منغوليا ملاحظة أن الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية بلدكم سيدي الرئيس ، قد تعهدا بالالتزام عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية • ولا يسعنا الا أن نرحب أيضا بكون هاتين الدولتين العظميين قد وقعتا موعرا البروتوكولين الثاني والثالث لمعاهدة راروتونغا بشأن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ ، الأمر الذي يستحق اقرارا

من الجميع • واننا نرى أن الهدف من هذه المعاهدة يتمشى مع اقتراحنا خلق آلية لاستبعاد استخدام القوة بين دول آسيا والمحيط الهادئ • وإذا اتبعت الدول النووية الأخرى هذين المثالين، فإن ذلك سيكون حقا مساهمة ملموسة في تعزيز الثقة بين الدول وتخفيفا من خطر الحرب النووية • والثقة في حاجة الى تعزيز بالأفعال وليس بالأقوال • ولا يمكن للمرء أن يطالب بالثقة من الغير اذا احتفظ لنفسه بحرية مواصلة التجارب النووية وتقويض أهم الاتفاقات •

ولقد أكد اجتماع ريكيافيك أنه ما لم يتم درء خطر انتشار سباق التسلح وامتداده الى الفضاء سيتعذر الاتفاق على تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية وازالتها • وبالتالي فإن الاجتماع قد سلط مرة أخرى الأضواء على الأهمية الرئيسية التي يكتسيها حل هذا المشكل لصيانة وتعزيز السلم على وجه الأرض •

واليوم تعد ، الحاجة الى اقامة حاجز منيع يحول دون انتشار سباق التسلح وامتداده الى الفضاء أقوى من أي وقت مضى • وأنصار مبادرة الدفاع الاستراتيجي بصدد التعجيل بتعزيز اقامة عناصر مفردة في الفضاء ومحاولة التحول على هذا النحو الى تفسير معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية تفسيراً واسعاً • وفي قرار الجمعية العامة ٥٣/٤١ ، أعرب المجتمع الدولي مرة أخرى بشكل لا لبس فيه عن تأييده لمنع سباق التسلح في الفضاء وعقد مفاوضات بشأن ابرام اتفاق أو اتفاقات بشأن هذه المسألة • ومن الأساسي الآن بدء المفاوضات بشكل عاجل حول جوانب محددة من جوانب هذا المشكل ، مع مراعاة الهدف النهائي المتمثل في عدم اباحة وزع الأسلحة في الفضاء • ويبدو في رأينا أن الاقتراح المتعلق باعداد اتفاق دولي بشأن ضمان حصانة التوابع الاصطناعية الأرضية ومنع استحداث أو تجريب أو استخدام الشبكات المضادة للتوابع ، وازالة الشبكات القائمة من هذا القبيل ، هو اقتراح واقعي للغاية ويتفق تماما مع ما يطمح اليه الكل من ابقاء الفضاء خاليا من الأسلحة واستخدامه لأغراض سلمية وخلافة •

يجب أن نقوم في أقرب وقت ممكن باعادة انشاء اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي في هذا العام ، وأن نتجنب ايجاد وضع شبيه بما شهدناه في الماضي حيث أضع كامل الجزء الأول من الدورة في الاتفاق على ولاية اللجنة وبرنامج عملها •

ويحدونا تكريس الهدف العام المتمثل في الانتهاء هذا العام من اعداد اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية • وسير المفاوضات يبرز ما نعتقد من أن هذا التفاؤل ليس مبنيا على أساس واه • ولقد كانت المفاوضات في فترة ما بين الدورتين في العام الماضي ودورة اللجنة المخصصة في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام شكلا مثمرا جدا من وجهة نظر معالجة عدة مسائل فنية معقدة • وبامكان اللجنة المخصصة ، مع مراعاة ذلك ومراعاة توصيات قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٨/٤١ دال الذي اعتمد بتوافق الآراء ، أن تعمل دون توقف من أجل التوصل الى ابرام الاتفاقية •

أما الآن ، فلنكي يتحول الممكن الى حقيقة والآمال الى أفعال ملموسة ، يلزم ، كما قال الأمين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دي كويلار في الخطاب الذي توجه به الى المؤتمر ، وقولسه بالغ الصدق والدقة ، أن تتوفر روح التسوية السياسية • وكمثال لهذا النوع من التسوية السياسية والبحث البناء عن حلول مقبولة على نحو متبادل توفره الاقتراحات الجديدة والهامة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي ، والتي وصفها السفير نازاركين في البيان الذي أدلى به اليوم ، لمعالجة مختلف

المسائل الهامة في الاتفاقية المقبلة لحظر الأسلحة الكيميائية • وفي رأينا أن هذه الاقتراحات سوف تشجع ولا شك ، احراز مزيد من التقدم في المفاوضات لايجاد سبيل لمعالجة المسائل المتعلقة • وهذه الاقتراحات تراعي في جانب كبير منها مواقف ومصالح مختلف الشركاء ، وهي تعكس النهج المسؤول الذي توخاه الاتحاد السوفياتي في التعبير عن تفكير سياسي جديد فيما يتعلق بقضية السلم ونزع السلاح • ونحن نأمل أن يبدي المشاركون الآخرون في المفاوضات نفس الاستعداد للتخلي بروح التسوية بحيث يتسنى ، قدر المستطاع ، الانتهاء في المستقبل القريب جدا من صياغة الاتفاقية •

وبإمكان اللجنة المختصة ، في رأينا ، أن تحقق نجاحا في المسائل المبدئية المتعلقة كمسألة عدم انتاج الأسلحة الكيميائية في الصناعة التجارية ، واجراءات تدمير قاعدة انتاج الأسلحة الكيميائية ، ومسألة التفتيش بالتحدي ، وذلك اذا تفادت تضيق الوقت الثمين في مناقشة تفاصيل فنية ذات طابع ثانوي • وبعد أن يتم حل المسائل المبدئية يمكن تسوية هذه التفاصيل الفنية بسهولة نسبيا •

واننا كسائر الوفود نقدر أسمى تقدير المساهمة التي قدمها السفير توربانسكي والسفير كرومارتي فيما تحقق من النجاح حتى الآن ، ونحن متأكدون من أن اللجنة المختصة ، بفضل توجيه الرئيس الجديد السفير ايكويوس ، ستحقق مزيدا من التقدم الحاسم •

الرئيس (الكلمة بالصينية) أشكر ممثل منغوليا على بيانه وعلى العبارات الودية التي وجهها الى الرئيس • أعطي الكلمة الآن الى آخر متكلم في قائمة اليوم ممثل مصر السفير الفراجي •

السيد الفراجي (مصر) (الكلمة بالعربية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بأن أعرب لكم عن سعادتنا لروءيتكم ترأسون مؤتمر نزع السلاح في بداية دورته لعام ١٩٨٧ وعن تقديرنا للأسلوب المتميز الذي تديرون به أعماله ، وهو أسلوب ليس بمستغرب من دبلوماسي قدير مثلكم ، ودولة مثل الصين التي تمثلونها ، بحجم المسؤولية الخاصة التي تقع عليها كواحدة من الدول الكبرى وبحكم وضعها الفريد داخل المؤتمر • واننا على ثقة بأن هذا الوضع سيمكنها من التقدم بالعديد من المبادرات لتذليل العقبات التي تعترض انطلاق المؤتمر في أعماله •

واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأعرب للسفير آلان بيزلي ممثل كندا عن امتناننا للجهود التي بذلها في رئاسته للمؤتمر خلال شهر آب/أغسطس ١٩٨٦ وفي الفترة فيما بين دورتي انعقاد المؤتمر •

وانه ليحزنني أن يكون غائبا عنا اليوم السفير دونالد لويتز رئيس الوفد الأمريكي الذي تعد وفاته خسارة لبلاده وللمؤتمر ولأصدقائه الذين عملوا معه ولمسوا عن قرب كل الصفات النبيلة التي تحلى بها - وأطلب من الوفد الأمريكي أن ينقل خالص عزائي لأرملته ولأفراد أسرته •

وانه ليسعدني أن أرحب بالممثلين الجدد الذين انضموا الى المؤتمر السفراء يوري نازاركين ممثل الاتحاد السوفياتي ، وألدو بولييزي ممثل ايطاليا ، وخورخي موريللي ممثل بيرو ، وكامل حسين ممثل الجزائر ، وجيورج دولجو ممثل رومانيا ، وبير موريل ممثل فرنسا ، وشوسيه يامادا ممثل اليابان ، وماركو كوسين ممثل يوغوسلافيا • وانني على ثقة بأنه سيكون لكل واحد منهم اضافته الايجابية لأعمال المؤتمر •

عادة ما يقترن بدء دورة جديدة من دورات مؤتمر نزع السلاح بالاعتراف عن التفاؤل والتطلع بالأمل لامكانية احراز تقدم في أعمال المؤتمر . ولكن كيف السبيل الى ذلك اليوم ونحن نرى بدء هذه الدورة يقترن باستمرار تصعيد سباق التسلح النووي والتقليدي على حد سواء والاصرار على الانتقال به من الأرض والبحر والجو الى الفضاء الخارجي ، وبمواصلة السعي لتحقيق التفوق العسكري والردع النووي . وذلك دونما التزام باتفاقيات الحد من التسلح المبرمة الثنائية منها والمتعددة الأطراف ، ودونما تقيد بالتعهدات التي وردت في بيان جنيف في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ أو تلك التي أسفر عنها لقاء قمة جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بالعمل على منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وانهاؤه على الأرض ، وبعدم السعي لتحقيق التفوق العسكري ، والاقرار باستحالة الفوز في حرب نووية وبالتالي وجوب الحيلولة دون نشوبها ، ودونما اعتبار لأمن العدد الأكبر من الدول ومصلحه والذي يجد نفسه رغما عنه ودونما ذنب اقترفه ، محاطا بالأخطار ومهددا بالفناء .

ان الوضع الذي نواجهه اليوم يدفعنا الى التشاؤم ويولد لدينا شعورا بالاحباط - وليس أمامنا من سبيل للخروج من هذا الوضع المحزن الا الالتزام نوا وروحا باتفاقيات الحد من التسلح المبرمة ، والعمل على تدعيمها من خلال التوصل لمزيد من الاتفاقيات . وهذا يتطلب اعطاء دفعة جديدة ومتواصلة للمفاوضات الثنائية استجابة للآمال المعقودة عليها وابقاء لروح لقاء ريكيافيك كما يتطلب أيضا اخراج مؤتمر نزع السلاح من حالة الشلل التي وصل اليها وذلك بتمكينه من الاضطلاع بالمهام الموكلة اليه بدلا من التشكيك المستمر في نطاق ولايته وعرقلة أعماله وبحيث تغطي المفاوضات في كلا الاطارين يكمل كل منهما الآخر ويدعمه دون أن يعرقله أو يلغيه . وأن يكون مرشدا في ذلك كله الضمير العالمي والارادة الدولية على نحو ما طالبت به الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها المتعاقبة وعلى نحو ما حثت عليه البيانات الصادرة عن حركة عدم الانحياز والدول الست الممثلة للقارات الخمس .

اننا نؤمن مع غالبية الدول بأن حظر التجارب النووية خطوة أولى ضرورية اذا ما أردنا الجدية حقا في مساعينا لمنع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وتجنيب العالم ويلات حرب نووية . لذلك فان شعورنا بالقلق يزداد مع اصرار بعض الدول النووية على الاستمرار في تجاربها النووية متذرة بحجج الحفاظ على قدرتها على الردع النووي الفعال ، والاطمئنان على صلاحية مخزونها من الأسلحة النووية ، وتشككها من فعالية اجراءات التحقق في ظل التكنولوجيا المتوفرة حاليا ، وهي كلها حجج واهية لتبرير استمرار التجارب النووية وسبق للعديد من المتحدثين في هذه القاعدة تفنيدها . وانه لما يدعو الى الأسف أن يكون من بين هذه الدول دول أطراف ووديعة لاتفاقيتي الحظر الجزئي للتجارب النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية ويقع عليها الالتزام بالعمل من أجل الحظر الشامل للتجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، ورفع لواء نظام عدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق تشجيع الدول غير الأطراف على الانضمام للمعاهدة - وهي بسلوكها هذا انما تفقد مصداقيتها كدول قدوة وتشجع عملا الدول غير الأطراف على البقاء خارج المعاهدة ، بل والأسوأ من ذلك العمل على تنمية قدراتها النووية . وهذا مبعث آخر للقلق خاصة اذا علمنا أن بين هذه الدول دول في الشرق الأوسط وافريقيا وهي بسلوكها هذا تهدد بجر المنطقتين الى الصراع النووي الأمر الذي سيكون له عواقبه الوخيمة ليس على المنطقتين فحسب ولكن على العالم أجمع .

من هذا المنطلق فإننا نرحب بكل خطوة تساعد على تحقيق هدف حظر التجارب النووية ونعارض كل عمل يبتعد بنا عنه . اننا نكرر ترحيبنا بقرار الاتحاد السوفياتي الوقف الاختياري لتجاربه النووية في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٥ وبقراره مد أجل هذا الوقف مرة تلو الأخرى ، ونأسف لعدم تجاوب الدول النووية الأخرى وبالذات الولايات المتحدة مع هذا القرار خاصة وأن أحدا لم يشك في التزام الاتحاد السوفياتي به . واذ نقدر الظروف التي دفعت الاتحاد السوفياتي لعدم التقيد بالوقف الاختياري الأحادي فإننا لازلنا نطالب بضرورة الوقف الاختياري للتجارب النووية لتهيئة المناخ اللازم للتفاوض من أجل حظر التجارب النووية .

كما نرحب باحالة الادارة الأمريكية لمشروعي معاهدة العتبة والتفجيرات النووية السلمية للكونغرس للتصديق عليهما بعد طول انتظار ونأمل أن يتم في أقرب فرصة ممكنة . كما نشعر بالارتياح للأنباء التي ترددت عن تطرق الرئيس ريغان والسكرتير العام غورباتشيف لموضوع حظر التجارب النووية خلال لقائهما الأخير بريكيافيك وبحثهما لامكانية الاتفاق على تخفيض عدد التفجيرات النووية وقوتها وعلى اجراءات تحقق مناسبة .

ولكن مع ترحيبنا بكل هذه الخطوات سيظل هدفنا هو التوصل الى اتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية . وسيظل مؤتمر نزع السلاح هو الإطار الأمثل - في نظرنا - للتوصل الى هذه الاتفاقية واكتسابها للعالمية المنشودة . لذلك فإننا نشعر بالأسف لفشل المؤتمر على امتداد دوراته الثلاث الأخيرة في إعادة انشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية بالرغم من المحاولات العديدة التي بذلت للتوصل الى حلول وسط في هذا الشأن . ونأمل أن يوفق المؤتمر خلال دورته الحالية في تحقيق هذا لنضع نهاية للطريق المسدود الذي وصل اليه المؤتمر في معالجته الفعالة لهذا الموضوع - ولا شك أن قرار الجمعية العامة ٤٦/٤١ ألف يوفر الأرضية الصالحة لذلك . فقد تضمن الكثير من التنازلات التي قيل لنا في مراحل سابقة من عمل المؤتمر أنها كفيلة بتليين موقف الدول المعارضة . كما يعكس قدر المرونة التي اتسم بها موقف الدول المتبينة والموعيدة للقرار ، وهو تطور ايجابي يجب عدم التقليل من شأنه وندعو لضرورة التجاوب معه .

لقد كانت مصر من أوائل الدول التي انضمت لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ لحظر استخدام الأسلحة الكيميائية . وكانت مصر بين أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة وان كانت ظروف المنطقة التي ننتمي اليها قد حالت دون التعجيل بالتصديق على الاتفاقية حتى الآن . من هذا المنطلق وفي إطار من استمرارية السياسة المصرية بشأن حظر استخدام الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية فإننا نعيد الجهود المبذولة حاليا للتوصل الى معاهدة لحظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة .

ولن تتوانى مصر عن بذل أي جهد في سبيل تحقيق هذا الهدف . اننا نتطلع لمعاهدة تحظر بشكل كامل وفعال استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة في نفس الوقت الذي لا تشكل فيه مثل هذه الاتفاقية عائقا أمام الانتاج والصناعة المدنية السلمية . كما نؤيد أن تتضمن هذه المعاهدة أحكاما فعالة للتحقق دون أن تتجاوز هذه الاجراءات المتطلبات الفعلية للمعاهدة أو أن تستخدم كوسيلة غير مباشرة لتهديد الأمن القومي للدول الأطراف . وفي اعتقادنا أن حجم انضمام الدول الى مثل هذه الاتفاقية انما يتحدد - الى درجة كبيرة - بحجم الالتزامات

المقابلة التي توفرها في مجال التعاون الدولي لتنمية الاستخدامات السلبية والأغراض المشروعة للصناعة الكيميائية • وفي هذا الصدد فإن التزام اللجنة المخصصة التطرق لهذا الجانب في مشروع الاتفاقية خلال دورتها الحالية يلقي منا كل تأكيد • ويهمننا في النهاية أن نؤكد على أهمية مراعاة توفير صفة العالمية لهذه الاتفاقية بصياغة أحكامها بما يوفر لها أوسع قبول ممكن لما سيعكسه هذا في نهاية المطاف على حجم الانضمام إليها •

واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر للسفير كرومارتي ممثل المملكة المتحدة على الجهود التي بذلها خلال رئاسته للجنة المخصصة في الدورة الماضية • واسمحوا لي أيضا أن أتوجه بالتهنئة للسفير ايكبوس ممثل السويد على رئاسته هذه اللجنة خلال الدورة الحالية • وكلنا يعرف الدور الذي قام ويقوم به وفد السويد وبصفة خاصة السفير ايكبوس شخصا في المفاوضات الدائرة للتوصل الى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية • واننا نتمنى له التوفيق في مهمته وأن تنتهي اللجنة المخصصة من اعداد مشروع الاتفاقية في وقت يسمح بتقديمه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والأربعين على نحو ما يقضي به قرار الجمعية العامة ٥٨/٤١ بـ ٥ •

ان ارتفاعنا في مجال العلم والتكنولوجيا أمر لا نزاع فيه ، فضلا عن أنه أمر لا يتوقف يوما بعد اليوم ، وأصبحت تكنولوجيا الفضاء المتوفرة حاليا تمثل الحلقة الحديشة في سلسلة هذا التطور والارتقاء بشقه النافع والضار للإنسانية • النافع ، لأن كل اضافة الى الاكتشافات والاختراعات التكنولوجية انما تمثل انتصارا جديدا تسعد به النفس البشرية لما يقدمه في سبيل اشباع التطلعات الى الرفاهية ورفع مستوى المعيشة • وضار بما يحققه شقه العسكري من قوة تدميرية في خدمة النزعات الأنانية لدى الدول القادرة على استخدام هذه التكنولوجيا عسكريا لفرض هيمنتها أو ادخالها في نطاق سباق التسلح وتسمعيده الى مستويات بالغة الخطورة وينتفي معها الشعور بالأمن والاطمئنان حتى لدى الدول التي لا تدخل في دائرة هذا السباق •

لذلك أصبح الاهتمام بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي يفرض نفسه على كافة المحافل واللقاءات الدولية المهمة بقضايا الحد من التسلح ونزع السلاح وخاصة منذ اعلان الولايات المتحدة لمبادرتها للدفاع الاستراتيجي • فهناك اليوم شبه توافق آراء دولي على أن امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ووضع مبادرة الدفاع الاستراتيجي موضوع التنفيذ يعد تصعيدا خطيرا لسباق التسلح وادخالا لأبعاد جديدة عليه سترتب عليها آثار سياسية وعسكرية واقتصادية وخيمة •

واذ كنا منذ بضعة سنوات قليلة مضت قد تحدثنا عن مدى امكانية توفر التكنولوجيا اللازمة لاستحداث وانتاج منظومات أسلحة فضائية وحاولنا تخيل المخاطر التي يمكن أن تصاحب مثل هذا التطور ، فان ما يدعو الى القلق أن نسمع اليوم أنه قد أمكن بالفعل تحقيق تقدم في اكتساب التكنولوجيا اللازمة لانتاج مثل هذه المنظومات - وأن نسمع من يطالب بسرعة انتاج تلك المنظومات ونشرها على نحو أصبح فيه الخطر اليوم حقيقة واقعة بعد أن كان بالأمر احتمالاً واردا •

ويزيد الأمر تعقيدا أن نرى بعض الدول تسعى الى الاشتراك في مبادرة الدفاع الاستراتيجي • وإذا كان الهدف المعلن من ذلك هو تحقيق مكاسب تجارية بحته فاننا على يقين أن اشتراك دول أخرى في هذا البرنامج سيوفر لها اكتساب تكنولوجيا متقدمة ستساعد ان عاجلا أو آجلا على انتشار الأسلحة الفضائية كما أنها ستفيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الارتقاء بمستوى أداء منظومات الأسلحة التقليدية • ويزداد الأمر خطورة عندما يكون من بين هذه الدول دول تقع في مناطق تتسم بالتوتر وفشلت من قبل جهود تقييدها بواحدة أو أكثر من اتفاقيات الحد من التسلح ونزع السلاح •

وكم كنا نتمنى أن يقتصر تسخير تكنولوجيا الفضاء والآفاق الجديدة التي فتحتها لخدمة البشرية وزيادة رفاهيتها تأكيداً على أن الفضاء الخارجي كتراث مشترك للبشرية يجب قصر استكشافه واستخدامه للأغراض السلمية .

وإذا كنا في الماضي قد دعونا لامكانية عقد اتفاق أو اتفاقات لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي فإن هذا المطلب يصبح - في ضوء التطورات الجارية - مطلباً ملحاً . ومما لا شك فيه أن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هو أيسر في هذه المرحلة وقبل أن تتعدد القوى الفضائية وتقوم بتسليح الفضاء الخارجي على نحو يعرقل جهود الحد من التسلح ونزع السلاح ان لم يهدمها كلية . وفي هذا السياق فإنه لمبعث حيرة لدينا أن يكون الهدف المعلن للمفاوضات الثنائية بين القوتين العظميين منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في نفس الوقت الذي تقوم فيه الولايات المتحدة باستحداث وانتاج منظومات أسلحة فضائية هي ذاتها التي تدور حولها المفاوضات لحظرها وإزالة الموجود منها .

وفي ضوء التطورات التي نشهدها فإن الأولويات تفرض علينا العمل من أجل : أولاً ، حظر استحداث وانتاج ونشر أسلحة مضادة للتوابع الاصطناعية وإزالة الموجود منها . ثانياً ، حظر ادخال منظومات أسلحة جديدة الى الفضاء الخارجي . ثالثاً ، تدعيم الاتفاقيات التي تكفل الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي واتفاقية القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

إزاء هذا الوضع وتطورات فاننا لا نملك الا أن نعبر عن عدم رضانا عن المحاولات المبذولة لعرقلة اضطلاع مؤتمر نزع السلاح بالمفاوضات اللازمة لعقد اتفاق أو اتفاقات حسب الاقتضاء لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي خاصة وأن سجل المفاوضات الثنائية لا يدعو للتفاؤل إذ فشلت في احراز أي تقدم حتى الآن بل ان فشلها في مجال الفضاء الخارجي كان سبباً في عدم التوصل الى اتفاق في المجالات الأخرى . وقد جاء قرار الجمعية العامة ٥٣/٤١ ليؤكد من جديد الدور الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح بصفته المحفل الوحيد متعدد الأطراف للتفاوض لعقد اتفاق متعدد الأطراف أو اتفاقات حسب الاقتضاء لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بكافة جوانبه . وبالرغم من أهمية العمل الذي اضطلعت به اللجنة المخصصة خلال الدورتين الماضيتين الا أنه لا بد من الربط بصورة أكثر تحديداً بين العمل الذي تضطلع به اللجنة في أي مرحلة من مراحل عملها وبين الهدف النهائي والذي أجمع عليه المجتمع الدولي ألا وهو عقد اتفاق أو اتفاقات لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . واننا نأمل أن تتجاوز اللجنة المخصصة وبسرعة المصاعب الاجرائية للاتفاق على ولاية مناسبة للجنة المخصصة حسبما يطالب قرار الجمعية العامة وعلى برنامج عمل يكفل توجيه عمل اللجنة الوجهة الصحيحة نحو الهدف النهائي من أعمالها .

ولم يكن محض صدفة أن يحظى موضوع حظر الهجوم على المرافق النووية في اطار بند حظر الأسلحة الاشعاعية بالاهتمام من جانب الغالبية العظمى من الدول أعضاء المؤتمر وهو اهتمام تعبر به تلك الدول عن مصالح السواد الأعظم من أعضاء المجتمع الدولي على نحو ما تعكسه قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وآخرها القرار ٥٩/٤١ طاء ، وغيرها من التجمعات السياسية الدولية . وهو اهتمام نابع من رغبة العديد من الدول في بناء مفاعلات نووية للاستفادة من التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية ، وفي نفس الوقت حرصها على ألا يضعها ذلك في موضع الرهينة لمخاطر الاشعاع النووي الناجم عن أي هجوم على مرافقها النووية .

ولقد كان حادث اعتداء اسرائيل على المفاعل النووي العراقي مثالا حيا لما يمكن أن تتعرض له المرافق النووية من اعتداء • كما كان حادث شيرنوبيل مثالا حيا لأضرار الاشعاعات النووية على البيئة والسكان • وكنا نعتقد بأن هذين الحادثين كافيان لتأكيد صحة وجهة نظرنا بأهمية وضرورة معالجة مؤتمر نزع السلاح لموضوع حظر الهجوم على المرافق النووية خاصة وأن العديد من المحافل الدولية الأخرى قد أحالت لمؤتمر نزع السلاح بحث هذا الموضوع • لذلك فاننا نشعر بالقلق ازاء استمرار تشكك البعض من أهمية بحث المؤتمر لهذا الموضوع • وانه ليوءسفنا أن نرى تراجعاً واضحاً في أعمال اللجنة المخصصة خلال الدورة الماضية • واذا كنا حريصين على معالجة المؤتمر لهذا الموضوع فاننا لا نقلل من شأن الصعوبات والاعتبارات الأمنية المتباينة للدول الأعضاء وضرورة التوصل الى حلول مرضية يقبل بها الجميع • ونرى أن الأسلوب المناسب لذلك هو من خلال مزيد من المفاوضات واستكشاف مناهج ومقترحات جديدة لمعالجة الموضوع وليس من خلال تعمد البعض عرقلة أعمال اللجنة بما ينبغي الحيلولة دون اعادة انشائها •

ويجب ألا يفسر اهتمامنا بموضوع حظر الهجوم على المرافق النووية على أنه تقليل من أهمية حظر الأسلحة الاشعاعية ولكننا نرى أنه اذا كان من غير المقبول التركيز على موضوع حظر الهجوم على المرافق النووية - رغم تقديرنا بأن الخطر الفعلي له أولوية على الحظر المحتمل - فانه ليس أقل من الموضوعين معا •

وغني عن القول بأن تناولي لعدد من بنود جدول أعمال مؤتمرنا في بياني هذا وتحديد موقف مصر منها لا يقلل من الأهمية التي نعلقها على البنود الأخرى • فاننا نأمل أن توفق اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح تحت الرئاسة القديرة للسفير غارسيا روبليس من اعداد المشروع قبل نهاية الجزء الأول من الدورة وعلى نحو يسمح بتقديمه للدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة • وثقتنا كبيرة في امكانية تحقيق ذلك اذا ما توفرت الارادة السياسية واتسمت مواقف الدول المختلفة بالمرونة اللازمة خاصة فيما يتعلق بالفقرات النووية من البرنامج والاطار الزمني ومراحل التنفيذ •

واننا نتفق في الرأي مع الأعضاء الذين طالبوا بضرورة أن يولي المؤتمر موضوع ضمانات الأمن السلبية الأهمية التي يستحقها • ونرى أن توفير تلك الضمانات من خلال وثيقة دولية ملزمة قانوناً وبدون شروط هو طلب مشروع وعادل للدول غير النووية • واننا على ثقة بأن اللجنة المخصصة اذا ما أعيد تنشيط أعمالها لقادرة على التوصل الى الصيغة المناسبة للاستجابة لهذا الطلب •

واننا نرى أن انشاء لجان مخصصة بولاية مناسبة هو الاطار الأنسب لبحث موضوعي وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية وفقاً لقرارات الجمعية العامة في هذا الشأن •

اننا لا ننكر بأن المناخ الدولي والعلاقات بين القوتين العظميين بصفة عامة والمراحل التي وصلت اليها المفاوضات الثنائية بصفة خاصة لها انعكاساتها سواء بالايجاب أو السلب على مؤتمرنا ولكن مع تقديرنا لذلك ، نرى أنه من الضروري أن ينجح المؤتمر في توليد قوة دفع ذاتية لأعماله على نحو يمكنه من الاضطلاع بالمهام التي حددتها له الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • واننا نعتقد بأن انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة عام ١٩٨٨ يتيح الفرصة ليوءكد فيها المؤتمر مصداقيته بتقديم مشروعات اتفاقيات للحد من التسلح ونزع السلاح توفر لشعوب العالم الأمن والسلام الذي تستطيع في ظله أن تحقق التقدم وتنعم بالرخاء •

الرئيس (الكلمة بالصينية) : أشكر ممثل مصر على بيانه وعلى العبارات الودية التي وجهها للرئيس وللبلد الذي يمثله الرئيس • بهذا تختتم قائمة المتحدثين لهذا اليوم • هل يرغب أي وفد في طلب الكلمة ؟ أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك •

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : سيكون الممثلون الموقرون قد تلقوا هذا اليوم الوثيقة التي عمت تحت الرمز CD/739 ، وتتضمن رسالة وقع عليها ممثلو أربع دول دائمة العضوية هي الأرجنتين والسويد والمكسيك والهند • وتنطوي هذه الرسالة على طلب أن يقوم المؤتمر بنشر وتعميم البيان المشترك لقادة البلدان الستة أصحاب المبادرة من أجل السلم ونزع السلاح وهو البيان الصادر ليلة رأس السنة الجديدة ، وذلك بوصفه وثيقة من وثائق نزع السلاح • وهناك فقرة في هذا البيان المشترك ، هي الفقرة ٦ ، تشير على وجه التحديد الى وقف اختياري يمكن أن يكون خطوة أولى نحو صياغة معاهدة لوضع حد للتجارب النووية • وبما أن هذا الموضوع مدرج في جدول أعمال هذا المؤتمر ، رأيت أن من الأهمية أن أقرأ الفقرة الأوثق صلة بهذا الموضوع وهي تنص على ما يلي : " ليس هناك ما يبرر قيام أي دولة بإجراء تجارب • نحن ناشد من جديد الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد النظر في سياستها بشأن التجارب النووية حتى يمكن قيام وقف اختياري ثنائي • ويبقى عرضنا المساعدة في ضمان التحقق الفعال من ذلك الوقف الاختياري قائما • ونحن مستعدون لتنفيذه في أي لحظة " •

الرئيس ، أشكر ممثل المكسيك على بيانه • هل يرغب أي وفد في طلب الكلمة ؟ لا أرى أحدا يرغب في ذلك • تذكر أن المؤتمر سيعقد ، خروجا عن الاتفاق الذي تم التوصل اليه في الجلسة العامة الأخيرة ، جلسته العامة القادمة يوم الخميس ١٩ شباط/فبراير في الساعة ١٠/٣٠ • وقد نحتاج وقتنا الى عقد جلسة وجيزة غير رسمية ، فور انتهاء قائمة المتكلمين ، للنظر في طلب من جهة غير عضو المشاركة في أعمال المؤتمر • وحيث لم يعد هناك مسائل ينظر فيها ، أرجئ الآن هذه الجلسة العامة • ترفع الجلسة •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥